حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

منالـيّـــة الفلسطينيـــين لمنصّات الإقتصاد الرقميّ:

الحواجز، والفجوات والسياسات المعتمدة للتغلّب عليها

حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

منالِيّة الفلسطينيين لمنصّات الإقتصاد الرقميّ: الحواجز، والفجوات والسياسات المعتمدة للتغلّب عليها

أيار 2026

كتابة: د. محمّد الشرفا
ترجمة: ربى سمعان- جلوكال للترجمة والحلول اللغويّة
تصميم:

هذا الإصدار مرخّص بموجب الرخصة الدوليّة التالية: نَسب المُصنّف -غير تجاري- منع الاشتقاق 4.0 دولي

للاطّلاع على نسخة عن الرخصة، الرجاء زيارة الرابط التالي:
https://creativecom-mons.org/licenses/by-nc-nd/4.0

للتواصل معنا:
عنوان البريد الإلكترونيّ: info@7amleh.org
الموقع: www.7amleh.org
صفحاتنا على وسائل التواصل الاجتماعيّ: 7amleh

فهرس المحتويات

ملخّص تنفيذيّ 5
مقدّمة 7
الخلفيّة والسياق 8
2.1 انعدام المساواة في الاتصال غزّة، الضفة الغربيّة وإسرائيل 8
2.2 كيف تُسهم السيطرة على البنى التحتيّة في الإقصاء الاقتصاديّ 10
المنهجيّة 12
تقييم مستوى المنالية 14
4.1 خدمات الدفع الرقميّة 14
4.2 منصّات التجارة الإلكترونيّة 23
4.3 العمل الحرّ عبر الإنترنت ومنصّات العمل عن بُعد 29
التمييز الممنهج والإقصاء الرقميّ تجاه الفلسطينيّين مواطني إسرائيل 34
آليات التكيّف ومحدوديتها 35
6.1 استخدام قنوات غير رسميّة لتحويل الأموال 35
6.2 تسجيل مصالح تجاريّة وإنشاء حسابات خارج البلاد 36
6.3 الدفع عند التسليم وأنظمة الدفع المحليّة 36
6.4 تأمين الاتصال بالإنترنت بكلّ الوسائل الممكنة 36
6.5 شبكات الدعم المجتمعيّ 37
7 استنتاج 37
8 توصيات سياساتيّة 38
8.1 وضع حد للسياسات التمييزيّة التي تنتهجها الشركات التكنولوجيّة العالميّة في تقديم خدماتها 38
8.2 توظيف السياسات وحملات المناصرة للضغط على الشركات 38
8.3 رفع القيود عن شبكات الاتصال والبنية التحتيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينيّة 39
8.4 تعزيز أطر الإدماج الماليّ والامتثال التنظيميّ 39
8.5 دعم بدائل محليّة وبناء القدرات 40
8.6 حماية الحقوق الرقميّة باعتبارها من ضمن حقوق الإنسان 40

ملخّص تنفيذيّ

تتناول ورقة السياسات هذه الإقصاء الممنهج للفلسطينيّين في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة وإسرائيل عن المنصّات الرقميّة العالميّة الحيويّة للمشاركة الاقتصاديّة. استنادًا إلى مقابلات نوعيّة أجريت مع عاملين مستقلّين فلسطينيّين ومع نخبة من كبار المسؤولين الحكوميّين في وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقميّ الفلسطينيّة، ترصد هذه الورقة مستوى ماليّة منصّات الدفع، التجارة الإلكترونيّة والعمل عن بُعد؛ تحلّل آليات السيطرة الإسرائيليّة على البنية التحتيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودور السياسات المعتمدة في هذه المنصّات في تعميق التهميش والإقصاء الرقميّ والاقتصاديّ؛ توثّق الإستراتيجيّات التي يتّبعها الفلسطينيّون للتغلّب على هذه التحديات وتقدّم توصيات سياساتيّة للمنظّمات غير الحكوميّة، وللمدافعين عن الحقوق الرقميّة و لواضعي السياسات.

السياق

أمست ماليّة الفضاء الرقميّ شرطًا أساسيًا للمشاركة الاقتصاديّة، ولكن ما زال الفلسطينيّون يواجهون عوائق بنيويّة ناتجة عن الحرب، الحصار والفجوات العميقة القائمة في البنى التحتيّة. حتى داخل إسرائيل، فإنّ حصّة الفلسطينيين مواطني الدولة من الفرص الداعمة للإنتاجيّة هي أقل من حصّة نظرائهم اليهود. هذه الفجوات أعمق بكثير في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تفرض إسرائيل سيطرتها على الطيف الترّددي، والاتصال العابر للحدود وتطوير الاتصال البعاديّ.

النتائج الرئيسيّة

المعطيات التي جمعت في إطار هذه الورقة تبيّن أنّ الإقصاء يشكّل عقبة يوميّة، إذ يفيد العاملون المستقلّون بالإغلاقات المتكرّرة لحساباتهم، وتعذّر إثبات صحّة مستنداتهم على المنصّات وتقييد إمكانيات سحب الأموال على المنصّات الرئيسيّة. يفيد العاملون في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة بخسارتهم لجزء كبير من دخلهم بسبب العمولات والوسطاء. داخل إسرائيل، يشدّد المجيبون الفلسطينيّون الذين شاركوا في المقابلات على أنّه برغم مالية المنصّات والخدمات المصرفيّة رسميًا، إلّا أنّ التمييز في سوق العمل، خاصة في مجال التكنولوجيا، ونقص الاستثمار في المجتمعات الفلسطينيّة، ما زال يحدّ من ماليّة الفرص الاقتصاديّة. فيما يلي ملخّص للنتائج:

١. فجوات في الاتصال

تشغّل إسرائيل شبكات متقدّمة من الجيل الرابع والخامس (4G/5G)، بينما لم تُوفّر للفلسطينيّين في الضفة الغربيّة سوى شبكة الجيل الثالث في عام 2018، وتقتصر ماليّة الشبكات في غزة والقطاع على الجيل الثاني أساسًا. تغطّي الشبكة الإسرائيليّة المنطقة نفسها بخدمة عالية السرعة، مما يضطر سكان الضفة الغربيّة للاعتماد على بطاقات SIM الإسرائيليّة بطرق غير قانونيّة. في غزة، فإنّ الحصار والانقطاعات المتكرّرة للاتصال تقيّد أكثر فأكثر من إمكانيات المشاركة في التجارة الإلكترونيّة والعمل عن بُعد. داخل إسرائيل، تعاني بلدات فلسطينيّة عديدة من غياب مزمن للاستثمار في البنية التحتيّة للإنترنت عريض النطاق والاتصال الخلويّ، ما يؤدّي إلى تدنّي جودة الاتصال، مقارنة بالمدن اليهوديّة المجاورة.

2. التميز في ماليّة المنصّات

خدمات الدفع هي العائق الأكبر أمام المشاركة الرقميّة للفلسطينيّين. تقدّم منصّة باي-بال خدماتها للمواطنين الإسرائيليّين، ومن ضمنهم المستوطنين المقيمين في الضفّة الغربيّة، ولكنّها تقصي الفلسطينيّين سكان الضفة الغربيّة وغزة. يقصي مزوّدو خدمات التكنولوجيا الماليّة الآخرون، مثل ريفولوت، سترايب، بايونير ووايز، المستخدمين الفلسطينيّين في هذه المناطق، أو يفرضون عليهم قيودًا مشدّدة، بينما يستطيع المواطنون الإسرائيليّون، ومن ضمنهم المواطنون الفلسطينيّون في إسرائيل، من الاستفادة من هذه الخدمات عامةً. حرمان الفلسطينيّين حقوقهم الرقميّة مستمر مع أنّ البنوك الفلسطينيّة تستوفي معايير الامتثال الدوليّة، وبرغم تشغيل خدمات فيزا، ماستركارد وآبل باي في المنظومة المصرفيّة الفلسطينيّة.

3. القيود على التجارة الإلكترونيّة

هناك عدة منصات تغطّي رسميًّا الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، ولكنّ الفلسطينيّين يحظون بمعاملة غير متكافئة. كشفت التحقيقات أنّ أمازون تتيح إمكانيّة الشحن المجانيّ إلى المستوطنات الإسرائيليّة بينما تفرض على الفلسطينيّين رسومًا مرتفعة أو لا تقدم خدمة الشحن أصلا، إلّا إذا اختاروا إسرائيل، بما في ذلك القدس، بلدًا لهم. التأخير في الشحن، وإشكاليّة التعرّف على العناوين والقيود الجمركيّة- جميعها تزيد الأمور تعقيدًا. بالنسبة للبائعين الفلسطينيّين، فإنّ غياب بوابات الدفع، مثل باي-بال وسترايب، تحون دون إمكانية الوصول إلى أسواق عالميّة.

4. تحدّيات في العمل المستقلّ عن بُعد

يعمل آلاف الفسطينيّين عبر منصّات مثل أبووركِ (Upwork) وفايفر (Fiverr)، ومعظم المنصّات الكبرى للعمل المستقل لا تميّز رسميًّا ضد العاملين المستقلّين الفلسطينيّين. إلّا أن تحقيق الدخل من العمل عبر هذه المنصّات يبقى محدودًا إلى حد كبير بسبب قيود ماليّة وهيكليّة. يخسر العاملون المستقلّون جزءًا كبيرًا من دخلهم لشركات تحويل العملات والوسطاء. في غزّة، فإن مستوى المنالية المتدنّي للخدمات المصرفيّة يدفع البعض لتحويل الدفعات عن طريق معارف لهم خارج البلاد. الانقطاع المزمن للكهرباء وبطء الاتصال بالإنترنت يمسّان أيضًا بالموثوقيّة والإنتاجيّة والتنافسيّة في سوق العمل الرقميّ.

5. آليّات تكيّف مكلفة

يتّبع الفلسطينيّون مختلف الطرق الالتفافيّة، بما في ذلك «ويسترن يونيون»، وحسابات وعناوين أقرباء لهم، وعملات رقميّة، وتسجيل الشركات في دول أجنبيّة، وأنظمة الدفع عند التسليم وبطاقات SIM إسرائيليّة. في غزّة، توفّر الحاضنات التكنولوجيّة مرافق مزوّدة بالطاقة الشمسيّة للتعويض إلى حدٍ ما عن الانقطاع المتكرّر للتيار الكهربائيّ. تدلّ هذه الإستراتيجيّات على قدرٍ من المرونة، ولكنّها مكلفة، غير آمنة، ومتاحة لشريحة محدودة من السكّان فقط

6. الآثار والخطوات المقبلة

الإقصاء الرقميّ للفلسطينيّين في الأرض الفلسطينيّة المحتلة وإسرائيل هو ممنهج وليس عرضيًّا. إنّه نابع عن السيطرة على البنية التحتيّة، القيود المفروضة على حريّة التنقل، وسياسات الشركات التي تقيّد جميعها المشاركة الفعّالة للفلسطينيّين في الحياة الاقتصاديّة. تقترح هذه الورقة بلورة تدابير سياساتيّة موجّهة لوضع حد للتميز الذي تمارسه هذه المنصّات، وتوسيع نطاق البنى التحتيّة الفلسطينيّة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة ماليّة الخدمات الماليّة للفلسطينيّين وتعزيز القدرات الرقميّة المحليّة، ممّا يضمن المشاركة الفلسطينيّة المتكافئة في الاقتصاد الرقميّ العالميّ.

1. مقدّمة

يواجه الفلسطينيوّن في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة وداخل إسرائيل[1] عقبات جادة أمام مشاركتهم في الاقتصاد الرقميّ العالميّ. العقود الطويلة من الاحتلال الإسرائيليّ، والذي تعمّق وتفاقم إثر الحروب، الحصار، التهميش والسياسات المقيّدة التي تنتهجها الشركات التكنولوجيّة العالميّة، خلقت فجوة رقميّة عميقة جدًا. في غزة والضفة الغربيّة، يواجه العاملون المستقلّون، روّاد الأعمال والعاملون عن بُعد، صعوبات جمّة في الوصول إلى خدمات الدفع الإلكتروني، وأسواق التجارة الإلكترونيّة ومنصّات العمل المستقلّ المتاحة بسهولة لمليارات الأشخاص حول العالم. هذا الإقصاء بنيويّ وممنهج، إذ أنّ السيطرة التي تفرضها إسرائيل على البنية التحتيّة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب أنظمة الامتثال المشدّدة، حرمت الفلسطينيّين العديد من الفرص المتاحة عبر الفضاء الرقميّ. حتى قبل تشرين الأول 2023، أدت هذه الممارسات إلى عزل اقتصاديّ وفقدان مصادر الدخل، خاصة وأنّ معدّلات البطالة المرتفعة في فلسطين، والتي تبلغ 17% في الضفة الغربيّة، و 48% في قطاع غزة، دفعت العديدين للبحث عن فرص عمل عبر الفضاء الرقمي[2]. في إسرائيل، يواجه الفلسطينيوّن صعوبات أخرى. على سبيل المثال، تبيّن استطلاعات أجريت في أوساط فلسطينيّين مواطني إسرائيل، والذين يعيشون في ظلّ بنية تحتية أكثر تطورًا وضمن حدود الدولة، أنّ 93% يستخدمون الإنترنت عبر الهواتف الذكيّة، بينما تملك نسبة أقل بكثير الأجهزة التي تسهم في زيادة الإنتاجية مثل الحواسيب المحمولة، والحواسيب اللوحيّة أو الحواسيب الثابتة. هذه الفجوات في البنية التحتيّة وفي ماليّة الأجهزة تخلق واقعًا غير متكافئ في إسرائيل[3]. مع ذلك، تبقى القيود في غزة والضفة الغربيّة أشدّ صرامة، بحيث تفرض إسرائيل كامل سيطرتها على البنية التحتيّة لقطاع التكنولوجيا والاتصالات.

تتناول هذه الورقة مستوى ماليّة المنصّات العالميّة الكبرى في مجالات المدفوعات الرقميّة، التجارة الإلكترونيّة والعمل عن بعد للفلسطينيّين، وتحلّل الفجوات القائمة بين الأراضي الفلسطينيّة المحتلة وإسرائيل. توضّح الورقة أيضًا أنّ القيود التي تفرضها إسرائيل وسيطرتها على البنية التحتيّة تسهم في الإقصاء الرقميّ والاقتصاديّ. توثّق الورقة أيضًا الإستراتيجيّات التي يتّبعها الفلسطينيّون للتغلّب على هذه العوائق، وتقدم توصيات من شأنها ضمان ماليّة الموارد الرقميّة بقدرٍ أكبر من المساواة. تهدف النتائج إلى دعم جهود المنظّمات غير الحكوميّة وواضعي السياسات لزيادة المشاركة الرقميّة ودفع عجلة التنمية الاقتصاديّة قدمًا.

1 الفلسطينيّون في إسرائيل هم أولئك الذين بقوا ضمن حدود ما أصبح لاحقًا دولة إسرائيل في عام 1948 وذريّتهم، وهم يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة، بينما يحافظون على هويتهم الوطنيّة والثقافيّة واللغويّة الفلسطينيّة، ويتمركزون في أفقر المجتمعات المحليّة وأكثرها تهميشًا في إسرائيل. يبلغ عددهم نحو 1.8 مليون نسمة (أيّ ما يعادل 20.8 بالمئة من سكّان إسرائيل)، ويفوق معدّل نموهم السكانيّ المعدّل الوطنيّ العام. المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيليّة. (2021). Population, by population group. متاح على: https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_01.pdf

2 Reuters (2021). Palestinians urge PayPal to offer services in West Bank and Gaza. Available at: https://www.reuters.com/world/middle-east/palestinians-urge-paypal-offer-services-west-bank-gaza-2021-10-21/#:~:text=,the%201967%20Middle%20East%20war

3 Internet Society Pulse (2025). Studies Highlight Variances in Israel's Internet Performance, Connectivity Available at: https://pulse.internetsociety.org/blog/studies-highlight-variances-in-israels-internet-performance-connectivity

2. الخلفيّة والسياق

من المهمّ فهم المشهد الرقميّ في فلسطين لأنّ منالية المنصّات الرقميّة باتت الآن شرطًا أساسيًا للمشاركة في الواقع الاقتصاديّ المعاصر، في سوق العمل وفي نظم المعرفة. يواجه الفلسطينيّون في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة وداخل إسرائيل عوائق متعدّدة المستويات تخلق بيئة مُجزّأة تحول دون مشاركتهم المتكافئة في الاقتصاد الرقميّ. ولأنّ المدفوعات الرقميّة، التجارة الإلكترونيّة والعمل عن بعد باتت جميعها عناصر أساسيّة في خلق فرص اقتصاديّة عالميّة، فإنّ رصد وتحليل هذه الفجوات ضروريّ لمعرفة أثر القيود البنيويّة على حياة الفلسطينيّين اليوميّة عبر الحدود، مع تباين أوضاعهم القانونيّة من حيث المواطنة، ولفهم الآثار الأوسع نطاقًا لانعدام المساواة الرقميّة في سياق الانقسام السياسيّ والتراكميّ.

2.1 انعدام المساواة في الاتصال غزّة، الضفة الغربيّة وإسرائيل

مع أنّ جميع الفلسطينيّين يواجهون تحديات في المنالية الرقميّة، إلّا أنّ صعوبة التحديات تختلف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكلاهما متأخّران جدًا قياسًا بإسرائيل. تتمتّع إسرائيل ببنية تحتيّة رقميّة متطوّرة وبمنالية كاملة للخدمات الرقميّة، بينما تبقى الأرض الفلسطينيّة المحتلة بشكلٍ متعمّد في مكان أدنى تكنولوجيًا. على سبيل المثال، انتقلت تكنولوجيا الشبكات الخلويّة في إسرائيل من الجيل الرابع (4G) إلى الجيل الخامس (5G)، بينما سُمح للفلسطينيّين في الضفة الغربيّة إطلاق شبكة الجيل الثالث فقط (3G) في عام 2018. أمّا في غزة، فتقتصر خدمة الاتصال الخلويّ إلى الآن على الجيل الثاني فقط (2G)، وهي بطيئة جدًا وغير آمنة، وفقًا للمعايير العصريّة. هذا التفاوت لا يقتصر على الأراضي الفلسطينيّة المحتلة فحسب، بل يمتد داخل إسرائيل أيضًا. مثال صارخ على ذلك هو مدينة الناصرة (مدينة تسكنها أغلبيّة عربيّة) والتي ما زالت مقيّدة لخدمات الجيل الثالث، بينما تحظى نوف هجليل المتاخمة لها (مدينة تسكنها أغلبيّة يهوديّة) بخدمات الجيل الخامس (5G)، ما يبيّن انعدام المساواة الممنهج في البنى التحتيّة[4]. تبيّن معطيات من دائرة الإحصاء المركزيّة أنّه في عام 2018، 60.8% فقط من المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل كانوا يملكون حاسوبًا أو حاسوبًا لوحيًا، مقابل 83.8% من المواطنين اليهود؛ أيّ بفجوة تبلغ 235%. وبالمثل، ما زالت العديد من المجتمعات البدويّة في النقب مهمّشة رقميًّا لرفض الدولة المستمر الاعتراف بعشرات القرى، وحرمان السكان الحق في تلقي خدمات أساسيّة، ما يضطرهم للاعتماد على شبكات الجيل الثالث القديمة باعتبارها الوسيلة الرئيسيّة، والوحيدة أحيانًا، للاتصال بالإنترنت. وبينما يحظى نحو 99% من السكان في إسرائيل بتغطية شبكة الجيل الرابع، و92% منهم تقريبًا يستخدمون الإنترنت، ما زالت المناطق البدوية تعاني من سوء الاتصال، بحيث تبيّن الدراسات أنّ أكثر من 30% من الطالبات البدويات يفدن بعدم وجود أيّة تغطية خلويّة في المناطق التي يسكنونها[6]. هذا التفاوت الرقميّ في منالية الاتصال يعنيّ أنّ الفلسطينيّين في رام الله أو في مدينة غزة لا يستطيعون الاعتماد على التطبيقات التي تتطلّب نقل كمية كبيرة من البيانات أو على تقنية البث المباشر لغرض العمل، بينما يتمتّع الإسرائيليّ بهذه الإمكانيّة، الأمر الذي يدفع بالعديد من الفلسطينيّين للحصول على بطاقات SIM إسرائيليّة بطرق غير مشروعة للوصول إلى شبكات إسرائيليّة أسرع. في الواقع، من الشائع لدى سكان الضفة الغربيّة شراء باقات خلويّة إسرائيليّة (مع أنّه لا يجوز لمشغّلي الشبكات الخلويّة الإسرائيليّين العمل في هذه المناطق) لبلوغ سرعات إنترنت معقولة[7]. أمّا الغزيّين، وبسبب الحصار، فلا يسعهم حتى اتباع هذه الطرق الالتفافيّة، ما يؤدي إلى عزلهم عن المشهد الرقميّ كلّما قرّرت إسرائيل قطع أو تقييد الاتصال.

4 حملة (2025). الفجوة الرقميّة: التمييز ضد المواطنين الفلسطينيّين والمواطنات الفلسطينيّات في إسرائيل في البنية التحتيّة للخدمات الرقميّة. متاح على: https://7amleh.org/post/1590

5 المعهد الإسرائيلي للديمقراطيّة (2022). تقرير إحصائيّ عن المجتمع العربيّ في إسرائيل: 2021. متاح على https://en.idi.org.il/articles/38540

6 حملة (2025). الفجوة الرقميّة: التمييز ضد المواطنين الفلسطينيّين والمواطنات الفلسطينيّات في إسرائيل في البنية التحتيّة للخدمات الرقميّة. متاح على: https://7amleh.org/post/1590

7 The Guardian (2023b). Israeli restrictions leave Palestinians facing digital divide. Available at: https://www.theguardian.com/world/2023/oct/30/israeli-restrictions-leave-palestinians-facing-digital-divide#:~:text=Israeli%20sim%20cards%20to%20get,service

هناك أيضًا فجوة كبيرة في منالية المنصّات والخدمات. على سبيل المثال، تقدّم باي-بال خدماتها للمواطنين الإسرائيليّين، من ضمنهم سكان المستوطنات غير القانونيّة في الضفة الغربيّة، بينما تحرم الفلسطينيّين سكان غزة والضفة الغربيّة منها[8]. بالتالي، يستطيع المستوطن الإسرائيليّ في الخليل استخدام باي-بال لإرسال أو استلام المال دوليًّا، بينما لا يمكن لفلسطينيّ من حلحول القيام بذلك. وبالمثل، فإنّ سياسات الشحن المجانيّ في أمازون تعطي أفضلية للمناطق المأهولة بمستوطنين إسرائيليّين، بينما تفرض على الفلسطينيّين في البلدات المجاورة رسوم الشحن. الوضع في غزة صعب للغاية، فالحصار لا يعيق حرية التنقّل فحسب، إنّما يحدّ أيضًا من منالية العديد من الخدمات الرقميّة والتي يُزعم أنّ تقديمها هناك محفوف بالمخاطر[9]. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ السلع التي تُطلَب عبر الإنترنت لا تصل غالبًا إلى غزة؛ إذ تعيق إسرائيل الشحن المباشر للطرود، ما يضطر الفلسطينيّين للاعتماد على وسطاء أو التنازل عن المشاركة في التجارة الإلكترونيّة العالميّة. الخدمات التي تديرها السلطة الفلسطينيّة أيضًا، مثل الخدمات الحكوميّة الرقميّة، مُتاحة في الضفة الغربيّة ولكن ليس في غزة[10]. وإن أوجزنا ذلك، فإنّ الفلسطينيّين في غزة يواجهون نفس العقبات التي يواجهها الفلسطينيّون في الضفة الغربيّة، بل وأكثر من ذلك. فهم مضطرون للاكتفاء باتصال رقميّ بطيء، وانقطاع متكرّر للتيار الكهربائيّ، واعتماد كامل على المعابر الخاضعة للسيطرة الإسرائيليّة لإدخال المعدّات أو الطرود، إلى جانب التدقيق المشدّد من قِبل شركات عالميّة. وفي تلك الأثناء، يتمتّع الإسرائيليّون، سواء في تل أبيب أو مستوطنات الضفة الغربيّة، بمنالية كاملة للاقتصاد العالميّ، مدعومة ببنية تحتيّة وخدمات عالية المستوى، الأمر الذي يُبرز وجود فجوة رقميّة صارخة. وقد جاء في أحد التقارير أنّ الفلسطينيّين واقعًا يمارس فيه «فصل عنصريّ رقميّ»، حيث يحدّد الموقع الجغرافيّ والهوية الوطنيّة الحريّات والفرص الرقميّة[11]&[12].

2.2 كيف تُسهم السيطرة على البنى التحتيّة في الإقصاء الاقتصاديّ

عوائق المنالية الرقميّة أعلاه ليست عرضيّة؛ فهي متجذّرة في القيود الممنهجة التي تفرضها إسرائيل على البنية التحتيّة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينيّ وعقود من السيطرة الاقتصاديّة، إلى جانب السياسات الحذِرة والمتحيّزة في الشركات التكنولوجيّة. أحكمت إسرائيل منذ عام 1967 سيطرتها الكاملة على قطاع الاتصال البعاديّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، بحيث تتحكّم بالطيف الترددّيّ، بإنشاء بنى تحتيّة وبمنالية الشبكات الدوليّة[13]. بموجب اتفاقيات أوسلو، فإنّ تطوير قطاع الاتصال البعاديّ الإسرائيليّ (مثل تخصيص نطاقات ترددّيّة جديدة أو بناء أبراج خلويّة في الجزء الأكبر من مناطق الضفة الغربيّة) يتطلّب موافقة إسرائيليّة، والتي كانت غالبًا تؤجّل أو تُرفض. أعاق ذلك تطوّر قطاع الاتصال البعاديّ الفلسطينيّ، وينعكس الأمر بوضوح في طرح شبكتيّ الجيل الثالث والرابع وإقصاء مشغّلي الشبكات الفلسطينيّين من المنطقة ج، والتي تشكّل نحو 60% من الضفة الغربيّة[14].

8 The Guardian (2023a). US Congress members demand that PayPal end ban on Palestinian business. Available at: https://www.theguardian.com/technology/2023/may/24/paypal-palestine-ban-us-congress-#:~:text=Eleven%20members%20of%20the%20US,use%20the%20digital%20payment%20platform

9 Human Rights Watch (2022). Gaza: Israel's 'Open-Air Prison' at 15. Available at: gaza-israels-open-air-prison-15/14/06/https://www.hrw.org/news/2022

10 Abdalla, R., Kassim, N. M., & Yeap, J. (2023). Citizens' Intention to Use the Palestinian e-Government Services Portal–An Extension of UMEGA. JeDEM-eJournal of eDemocracy and Open Government, 15(2), 83117-.

11 The Guardian (2023b). Israeli restrictions leave Palestinians facing digital divide. Available at: https://www.theguardian.com/world/2023/oct/30/israeli-restrictions-leave-palestinians-facing-digital-divide#:~:text=Israeli%20sim%20cards%20to%20get,service

12 Times of Israel (2020). Amazon delivering for free to settlements, but not to Palestinians. Available at: https://www.timesofisrael.com/amazon-delivering-for-free-to-settlements-but-not-to-palestinians-report/#:~:text=Although%20Amazon%20offers%20free%20deliveries,to%20a%20Financial%20Times%20report

13 The Guardian (2023b). Israeli restrictions leave Palestinians facing digital divide. Available at: https://www.theguardian.com/world/2023/oct/30/israeli-restrictions-leave-palestinians-facing-digital-divide#:~:text=Israeli%20sim%20cards%20to%20get,service

14 World Bank Group (2016). Lifting Restrictions and Promoting Better Regulation to Unleash the Potential of the Digital Economy in Palestine. Available at: lifting-restrictions-and-promoting-better-regulation-to-unleash-the-potential-of-the-digital-/31/03/https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016economy-in-palestine#:~:text=Restrictive%20measures%C2%Aohave%C2%Aosignificantly%20affected%C2%Aothe%20development%20of,monopoly%20market%20structure

استفادت الشركات الإسرائيليّة من هذا الوضع، إذا تمتد تغطية شبكات الجيل الرابع التابعة لهذه الشركات إلى الضفة الغربيّة، ما يمكنّها من الاستحواذ على ما يقارب 20% من سوق الاتصال الخلوي الفلسطينيّة، ويدرّ لها دخلًا كان يفترض أن يصل إلى الشركات الفلسطينيّة لو كان الوضع مغايرًا. يقدّر تقرير صادر عن البنك الدوليّ أنّ القيود التي تفرضها إسرائيل على قطاع الاتصال البعاديّ الفلسطينيّ (بما في ذلك تأخير طرح شبكات الجيل الثالث، تقييد استيراد المعدّات، والمنافسة من طرف مشغّلي الشبكات الإسرائيليّين) كلّفت الاقتصاد الفلسطينيّ ما بين 0.4 و 1.5 مليار دولار كخسائر في العائدات في الفترة ما بين 2013 و 2015. تخسر السلطة الفلسطينيّة أيضًا إيرادات ضريبيّة كبيرة (مئات ملايين الدولارات) نتيجة لهذه العوائق[15]. الخسائر الاقتصاديّة المباشرة تبيّن إلى أيّ حدّ تسهم القيود المفروضة على البنى التحتيّة في الإقصاء الاقتصاديّ الأوسع، ما يحدّ من فرص العمل والنمو الاقتصاديّ.

بالإضافة إلى قطاع الاتصال البعاديّ، تفرض إسرائيل سيطرتها على تدفّق البيانات. عطّلت إسرائيل شبكات الإنترنت والهاتف في غزة، كما حدث عند انقطاع الاتصال خلال حرب الإبادة. هذه التدابير لا تُسكت أصوات الفلسطينيّين فحسب، بل «تؤثّر أيضًا على تدفّق ومنالیّة المعلومات، وعلى مشاركة الصحافيّين للأخبار على مستوى عالميّ»، يفيد أنصار الحقوق الرقميّة[16].

15 The Guardian (2023b). Israeli restrictions leave Palestinians facing digital divide. Available at: https://www.theguardian.com/world/2023/oct/30/israeli-restrictions-leave-palestinians-facing-digital-divide#:~:text=Israeli%20sim%20cards%20to%20get,service

16 The Guardian (2023b). Israeli restrictions leave Palestinians facing digital divide. Available at: https://www.theguardian.com/world/2023/oct/30/israeli-restrictions-leave-palestinians-facing-digital-divide#:~:text=Israeli%20sim%20cards%20to%20get,service

الأهم من ذلك هو أنّ صعوبة الوصول إلى المنصّات الرقميّة ومنصّات الدفع تزيد من التبعية الاقتصاديّة وتسهم في إعاقة النمو والتطوّر في فلسطين. في ظلّ القيود المفروضة على حريّة التنقّل ومحدوديّة السوق المحليّة، كان يمكن للاقتصاد الرقميّ أن يشكّل منفذًا للفلسطينيّين لتصدير خدماتهم ومهاراتهم للعالم. وبالفعل، حاول الآلاف القيام بذلك عن طريق العمل المستقل وإدارة مصالح تجاريّة عبر الإنترنت[17]. ولكن عندنا تحرم باي-بال الفلسطينيّين من المشاركة، فإنّها «تضيّق الخناق على النمو الاقتصاديّ» بواسطة الحدّ من فرص العمل وكسب دخل[18]. على سبيل المثال، قد يجد مطوّر تطبيقات من غزّة عملاء من خارج البلاد، لكنّه سيواجه صعوبة في تلقّي المدفوعات؛ قد يرغب حرفيّ من الخليل في بيع منتجاته على «إتسي»، ولكنّه لا يستطيع تلقّي الأموال. نتيجةً لذلك، يولّد الفلسطينيّون محتوى وقيمة على هذه المنصّات بدون تحقيق أيّ أرباح ماليّة، خلافا لنظرائهم الإسرائيليّين، الذين يستطيعون تحقيق أرباح بِحُريّة. لا يحدّ ذلك من الإمكانيّات الفرديّة لكسب العيش فحسب، بل يحرم الاقتصاد الفلسطينيّ أيضًا من مصادر دخل جديدة. الإقصاء الرقميّ يديم حالة التهميش الاقتصاديّ الأوسع للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، حيث إنّ الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد أقلّ بكثير ممّا هو عليه في إسرائيل، وفرص العمل محدودة. وفي هذا المضمار، أشار عضو الكونغرس الأمريكيّ مارك بوكان أنّ حرمان صانعي المحتوى ورواد العمل نصيبهم «بسبب المكان الذي يسكنونه» هو أمر مُجحف ويحدّ من حق الفلسطينيّين في الحصول على فرص متساوية للمشاركة الاقتصاديّة[19].

في الخلاصة، فإنّ القيود التي تفرضها إسرائيل على البنية التحتيّة لقطاع التكنولوجيا والاتصال (الطيف الترددّيّ، المعدّات ومنالّيّة الشبكات) وضعف الاتصال الناتج عن ذلك أعاقت إلى حدٍ كبير من تطوّر الاقتصاد الرقميّ الفلسطينيّ[20]. تنضم إلى ذلك سياسات المنصات العالميّة التي تُقصي أو تهمّش المستخدمين الفلسطينيّين، بسبب الامتثال المفرط لأنظمة العقوبات أو التحيّز السياسيّ. تؤدّي هذه العوامل مجتمعةً إلى شكل من أشكال العزل الاقتصاديّ أو «الحصار الافتراضيّ»، على حد قول البعض [21]، حيث تبقى الكفاءات والمصالح التجاريّة الفلسطينيّة مستبعدة عن الأسواق العالميّة. إستراتيجيّات التكيّف التي يوظّفها الفلسطينيّون (والمفصّلة أدناه) تبيّن قدرًا كبيرًا من الإبداع وتسلّط الضوء على ضرورة إزالة هذه العوائق البنيويّة.

17 Gaza Sky Geeks (2024). The Impact of the Gaza Crisis on the Palestinian Tech Ecosystem, available at: https://www.mercycorps.org/sites/default/files/202407-/gsg-report2_compressed-5.pdf

18 The Guardian (2023b). Israeli restrictions leave Palestinians facing digital divide. Available at: https://www.theguardian.com/world/2023/oct/30/israeli-restrictions-leave-palestinians-facing-digital-divide#:~:text=Israeli%20sim%20cards%20to%20get,service

19 Wired (2023). Palestinians Are Locked Out of Google's Online Economy. Available at: /https://www.wired.com/story/palestinians-locked-out-google-online-economy

20 World Bank Group (2016). Lifting Restrictions and Promoting Better Regulation to Unleash the Potential of the Digital Economy in Palestine. Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/201631/03//lifting-restrictions-and-promoting-better-regulation-to-unleash-the-potential-of-the-digital-economy-in-palestine#:~:text=Restrictive%20measures%C2%A0have%C2%A0significantly%20affected%C2%A0the%20development%20of,monopoly%20market%20structure

21 Middle East Eye (2021). ‹Virtual siege›: Palestinians urge PayPal to stop denying service. متاح على https://www.middleeasteye.net/news/paypal-palestine-israel-settlements-not-occupied-territories#:~:text=%27Virtual%20siege%27%3A%20Palestinians%20urge%20PayPal,more%20than%20five%20million

3. المنهجيّة

المنهجيّة البحثيّة المعتمدة تدمج بين أساليب مختلفة تشمل فحصًا وتقييمًا للمنصّات، بحثًا مكتبيًّا ومقابلات نوعيّة لتقييم مستوى منالیّة المنصّات الرقميّة العالميّة. فحص وتقييم المنصّات شمل نحو 30 خدمة رئيسيّة في مجالات المدفوعات، التجارة الإلكترونيّة والعمل عن بُعد، وقد أجري في غزة، الضفة الغربيّة وإسرائيل. في كلّ منصّة، حاول الباحث إنشاء حساب، توثيقه والوصول إلى الخصائص الرئيسيّة للمنصّة مستخدمًا شبكات الاتصال الإنترنتيّة القائمة، الأجهزة، ووسائل الدفع، بالإضافة إلى توثيق جميع القيود الجغرافيّة، شروط وأحكام الامتثال أو الإخفاقات في تجربة المستخدم.

اشتمل البحث المكتبيّ على مراجعة لشروط الاستخدام المتاحة، الأهليّة، مدى إتاحة الخدمات بحسب الموقع الجغرافيّ وسياسات الشركات بخصوص العقوبات والامتثال. تم الاستناد إلى أبحاث وتقارير قائمة، من ضمنها مراجع بخصوص الحقوق الرقميّة والقيود المفروضة على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف وضع عوائق المنالیّة المرصودة ضمن سياق أوسع. لاستكمال التقييم التقنيّ، شمل البحث ثماني مقابلات شبه منظّمة مع عاملين مستقلّين، رواد أعمال عبر الإنترنت، خبراء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأشخاص عاملين في مجال الاقتصاد الرقميّ من المناطق الثلاث، بالإضافة إلى مسؤولين كبيرين من وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقميّ الفلسطينيّة (راجعوا الجدول 1). أتاحت المقابلات المجال للتعمّق في التجارب المُعاشة، التحديات، آليات التكيّف والأثر الاقتصاديّ للقيود التي تفرضها المنصّات.

#	الرمز	الموقع	الوصف الوظيفيّ
.1	المُجيب 1	إسرائيل	عامل مستقلّ وخبير في التقانة الفائقة
.2	المُجيب 2	غزة	عامل مستقلّ
.3	المُجيب 3	غزة	عامل مستقلّ
.4	المُجيب 4	غزة	عامل مستقلّ
.5	المُجيب 5	الضفة الغربيّة	عامل مستقلّ
.6	المُجيب 6	الضفة الغربيّة	عامل مستقلّ ومصوّر
.7	المُجيب 7	إسرائيل	عامل مستقلّ
.8	المُجيب 8	إسرائيل	عامل مستقلّ
.9	المُجيب 9	الضفة الغربيّة	مسؤول كبير في وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقميّ الفلسطينيّة
10	المُجيب 10	الضفة الغربيّة	مسؤول كبير في وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقميّ الفلسطينيّة

الجدول 1: تفاصيل المُجيبين

حُلّلت نتائج تقييم المنصّات، البحث المكتبيّ والمقابلات تحليلًا مقارِنًا لرصد الاختلافات بين غزة، الضفة الغربيّة وإسرائيل، ولتفسير هذه الفجوات ضمن السياق الأوسع للاقتصاد السياسيّ للحقوق الرقميّة، والسيطرة على البنية التحتيّة والإقصاء الاقتصاديّ. يقرّ البحث بعدد من المحدوديّات، من ضمنها صِغر حجم عيّنة المُجيبين والتطوّر السريع في سياسات المنصّات الرقميّة، والتي قد تتبدّل مع مرور الوقت. مع ذلك، فإنّ توليفة الأساليب البحثيّة المستخدمة تشكّل ركيزة موثوقة لفهم القيود البنيويّة التي تحدّد شكل المشاركة الفلسطينيّة في الاقتصاد الرقميّ العالميّ.

4. تقييم مستوى الماليّة

4.1 خدمات الدفع الرقميّة

مالية خدمات الدفع الرقميّة الدوليّة ضروريّة للتجارة الإلكترونيّة والعمل عن بعد، ولكنّ هذه الخدمات غير متاحة للفلسطينيّين. أحد أبرز الأمثلة على ذلك هو منصّة باي-بال، أكبر منصة دفع رقميّة في العالم، والتي تعمل في أكثر من 200 دولة. ولكنّها ترفض تقديم خدماتها للفلسطينيّين في الضفة الغربيّة وغزّة. لا يستطيع السكّان الفلسطينيّون ربط حساباتهم المصرفيّة المحليّة بمنصّة باي-بال، في حين يتمتّع المواطنون الإسرائيليّون، ومن ضمنهم المستوطنون في المستوطنات غير القانونيّة في الضفة الغربيّة، بماليّة كاملة. أشار أحد عشر عضوًا في الكونغرس الأمريكيّ إلى أنّنا «قلقون جدًا من أنّ إقدام باي-بال على تقديم خدماتها للمواطنين الإسرائيليّين في المستوطنات غير القانونيّة في الضفة الغربيّة، وفي الوقت نفسه حجب هذه الخدمات عن الفلسطينيّين سكان الضفة الغربيّة وغزة، قد ينطوي على انتهاك لحقوق الفلسطينيّين». يشبّه العاملون الفلسطينيّون الحظر الذي تمارسه باي-بال بـ «نقطة تفتيش» رقميّة تقيّد حركتهم في الاقتصاد الرقميّ[22]. على سبيل المثال، خسر عدد من العاملين المستقلّين الفلسطينيّين عقود عمل لأنّه لم يكن باستطاعة عملائهم تحويل المال لهم عبر باي-بال. «وسائل عزل الناس عن العالم ليست جميعها ماديّة»، أشار مصمّم مواقع[23]. أفاد المجيبون من غزّة مرارًا وتكرارًا بإغلاق حساباتهم بعد رصد عنوان بروتوكول الإنترنت، والإخفاقات المتكرّرة في توثيق الحسابات، وعدم القدرة على سحب إيراداتهم المشروعة عن طريق وايز، ريفولوت وباي-بال. «وسائل الدفع في غزّة شبه معدومة» (المُجيب 2). في ظلّ هذه القيود، اضطر العاملون المستقلّون الاستناد إلى وسطاء، جهات صرافة غير رسميّة، عملات رقميّة، وأقرباء خارج البلاد، وينطوي ذلك غالبًا على دفع عمولات تتراوح بين 12% و 15%، وبالتالي، فإنّ منظومة المدفوعات الرقميّة، التي يفترض أن تكون أداة ميسّرة، تتحوّل إلى أداة لتحصيل العمولات والرسوم.

تؤكّد الشهادات المقدّمة في المقابلات أنّ العائق الأساسيّ ليس إنشاء الحساب الأوليّ فحسب، إنّما أيضًا القدرة على سحب الإيرادات بطرق آمنة. أفاد عامل مستقلّ من غزّة بحظر حسابه الموثّق على منصّة وايز عندما أقدم على سحب الأموال، على الرغم من التوجّهات المتكرّرة لإعادة إرسال مستندات، ما أدّى في نهاية المطاف إلى إغلاق الحساب. وفي حالات أخرى، باءت محاولات إنشاء حساب على منصّة وايز للأعمال بالفشل بسبب عدم القدرة على تقديم جوازات سفر أو تراخيص أو وثائق شخصيّة مقبولة خلال فترة الحرب. تطرّق مشارك آخر إلى استحالة الامتثال لمطلب منصّة بايونير بربط الحساب بحساب مصرفيّ، لأنّه لم يكن بالإمكان فتح حسابات جديدة في بنك فلسطين في الفترة التي أجريت فيها المقابلة. أفاد عدد من العاملين المستقلين إلى أنّ هذا الوضع اضطرهم لتحويل الدفعات عن طريق معارف موثوقين متواجدين خارج البلاد (مثل مصر أو دول الخليج) أو عن طريق خدمات مرتبطة بمكاتب الصرافة، والتي تجبي عمولات باهظة. تطرّق آخرون إلى استخدامهم المؤقّت لعملات رقميّة (تلقيّ المدفوعات بعملة يو إس دي تي ثم تحويلها عبر تطبيقات محليّة)، الأمر الذي يقلّل من الاعتماد على البنوك ولكنّه يزيد من المخاطر المتعلّقة بحماية المستهلك وسرعة تقلّب الأسعار. حتى وإن كانت المصالح التجاريّة مسجّلة في الخارج (كالولايات المتحدة مثلًا)، أشار المجيبون إلى أنّ الحفاظ على ماليّة المدفوعات قد يستدعي تعيين مندوب خارج غزة، على أن يظهر اسمه على مستندات الشركة الرسميّة، الأمر الذي ينطوي على مخاطر قانونيّة وأخرى متعلّقة بالملكيّة.

22 The Guardian (2023a). US Congress members demand that PayPal end ban on Palestinian business. Available at : https://www.theguardian.com/technology/2023/may/24/paypal-palestine-ban-us-congress-#:~:text=Eleven%20members%20of%20the%20US,use%20the%20digital%20payment%20platform

23 Reuters (2021). Palestinians urge PayPal to offer services in West Bank and Gaza. Available at: https://www.reuters.com/world/middle-east/palestinians-urge-paypal-offer-services-west-bank-gaza-202121-10-/#:~:text=,the%201967%20Middle%20East%20war

هـذا الإقصـاء غير قابـل للتبريـر بحجـج ماليّـة. البنـوك الفلسـطينيّة المحليّـة هـي جـزء مـن شـبكات عالميّـة، فهـي تصـدر بطاقـات فيزا وماسـتركارد، وتشـارك في نظـام سـويفت العالمـيّ للتحـويلات الدوليّـة، إلى جانـب الخدمـات الماليّـة الأخـرى التي تقدّمها، مثـل آبل-بـاي، والتي تسـمح للفلسـطينيّين حَمَلـة البطاقـات المصرفيّـة المحليّـة بالدفـع بوسـائل رقميّة[24]. وضعـت سـلطة النقـد الفلسـطينيّة تـدابير لمكافحـة غسـل الأمـوال بموجـب المعايير الدوليّـة، وجميـع البنـوك الفلسـطينيّة تقيـم علاقـات مصرفيّـة مـع بنـوك أمريكيّـة وأوروبيّـة. وبالتـالي، فـإنّ حجـة باي-بـال بـأنّ المنطقـة «عاليـة الخطـورة» ليسـت مقنعـة، علمًـا أنّ فيزا، مـاستركارد وآبل-بـاي، مـا زالـت تقـدّم خدماتهـا في الضفـة الغربيّـة وغـزة بـدون أيّ عوائـق. ولدحـض حجـة باي-بـال، تجـدر الإشـارة إلى أنّ الشركـة تقـدّم خدماتهـا في مناطـق نـزاع أخـرى (كاليمـن والصومـال مـثلا). ناشـدت جهـات تنظيميّـة فلسـطينيّة شركـة باي-بـال بإعـادة النظـر في سياسـتها هـذه، مـشيرة إلى أنّ تقديـم خدماتهـا للفلسـطينيّين سيسـهم في دعـم النمـو الاقتصـاديّ والشـمول المـاليّ. تؤكّـد المقـابلات مـع كبـار المسؤولين في وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقميّ الفلسطينيّة أنّ إقصاء الفلسـطينيّين عـن منصّات الدفع الرقميّة العالميّة مثـل بـاي -بـال لا يعـود لغيـاب الجاهزيـة التنظيميّـة أو البنيـة التحتيّـة المؤسّسـيّة اللازمـة لذلـك، بـل لقيـود بنيويّـة وسياسـيّة مرتبطـة بالاحـتلال. وكما أشار المُجيـب و، فقـد سـعت السـلطة الفلسـطينيّة لملاءمـة أنظمـة الدفـع المحليّـة للمعايير الدوليّـة، بالتعـاون مـع سـلطة النقـد الفلسـطينيّة، كما جـاء في الإفـادة التاليـة: «عملنـا مـع سـلطة النقـد الفلسـطينيّة لوضـع قـوانين تنظّـم مسـألة المدفوعـات الرقميّـة والإلكترونيّـة... ترتكـز هـذه المنصّـة على تشـفير وفـكّ تشـفير البيانـات، وقـد تولّيـت بنـفسي الإدارة الحكوميّـة للجانـب التقنيّ لمبـادرة المدفوعـات الإلكترونيّـة.» مـع ذلـك، مـا زال الفلسـطينيّون غير قادريـن على اسـتخدام باي-بـال، الأمـر الـذي يعزلهـم عـن إحـدى أهـم الركائـز في مجـال التجـارة والمدفوعـات الإلكترونيّـة العالميّة[25]. الرسـم 1 يـبيّن أنّ فلسـطين غير مدرجـة في قائمـة البلـدان أدنـاه

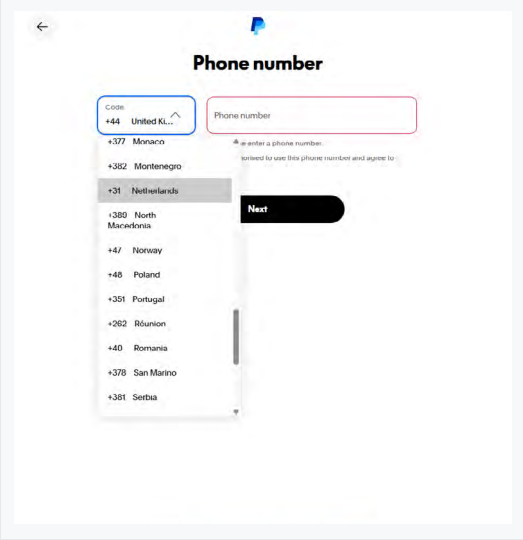

الرسم 1: باي بال لا تقبل حسابات فلسطينيّة

24 Reuters (2021). Palestinians urge PayPal to offer services in West Bank and Gaza. Available at: https://www.reuters.com/world/middle-east/palestinians-urge-paypal-offer-services-west-bank-gaza-202121-10-/#:~:text=,the%201967%20Middle%20East%20war

25 The Guardian (2023a). US Congress members demand that PayPal end ban on Palestinian business. Available at: https://www.theguardian.com/technology/2023/may/24/paypal-palestine-ban-us-congress-#:~:text=Eleven%20members%20of%20the%20US,use%20the%20digital%20payment%20platform

الحوار المتواصل الذي تديره وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقميّ الفلسطينيّة مع باي-بال يوضّح اختلال توازن القوى في هذا الشأن. فعلى الرغم من الادّعاء بتشكيل «فريق مختص» لمعالجة هذا الشأن، والوعود غير الرسميّة المقدّمة للمسؤولين، لم يصرّح حتى الآن بجدول زمنيّ والتزام واضح: «هناك وعود بأنّ شيئًا إيجابيًّا سيحدث»، صرّح المسؤولون، «ولكن بدون أيّ تفاصيل». هذه الضبابيّة ما هي إلا انعكاس للتجارب التي يعيشها العاملون المستقلّون الذين تُجمّد حساباتهم مرة تلو الأخرى، أو تعطّل نهائيًا دون تقديم أيّ تفسير لذلك. تبيّن هذه الإفادات مجتمعة أنّ إقصاء الفلسطينيّين عن أنظمة الدفع الدوليّة ما زال قائمًا على على الرغم من الامتثال للأنظمة، اندماج النظام المصرفي الفسطينيّ في الأنظمة الماليّة العالميّة، وجهود المرافعة الرسميّة، ما يبيّن أنّ حوكمة المنصّات الرقميّة تفوق قدرة المؤسّسات العامّة المحليّة على التأثير عليها.

ولكنّ خدمات باي-بال ليست الخدمات الوحيدة غير المتاحة. تقدّم منصّات شهيرة أخرى في مجال التقانة الماليّة

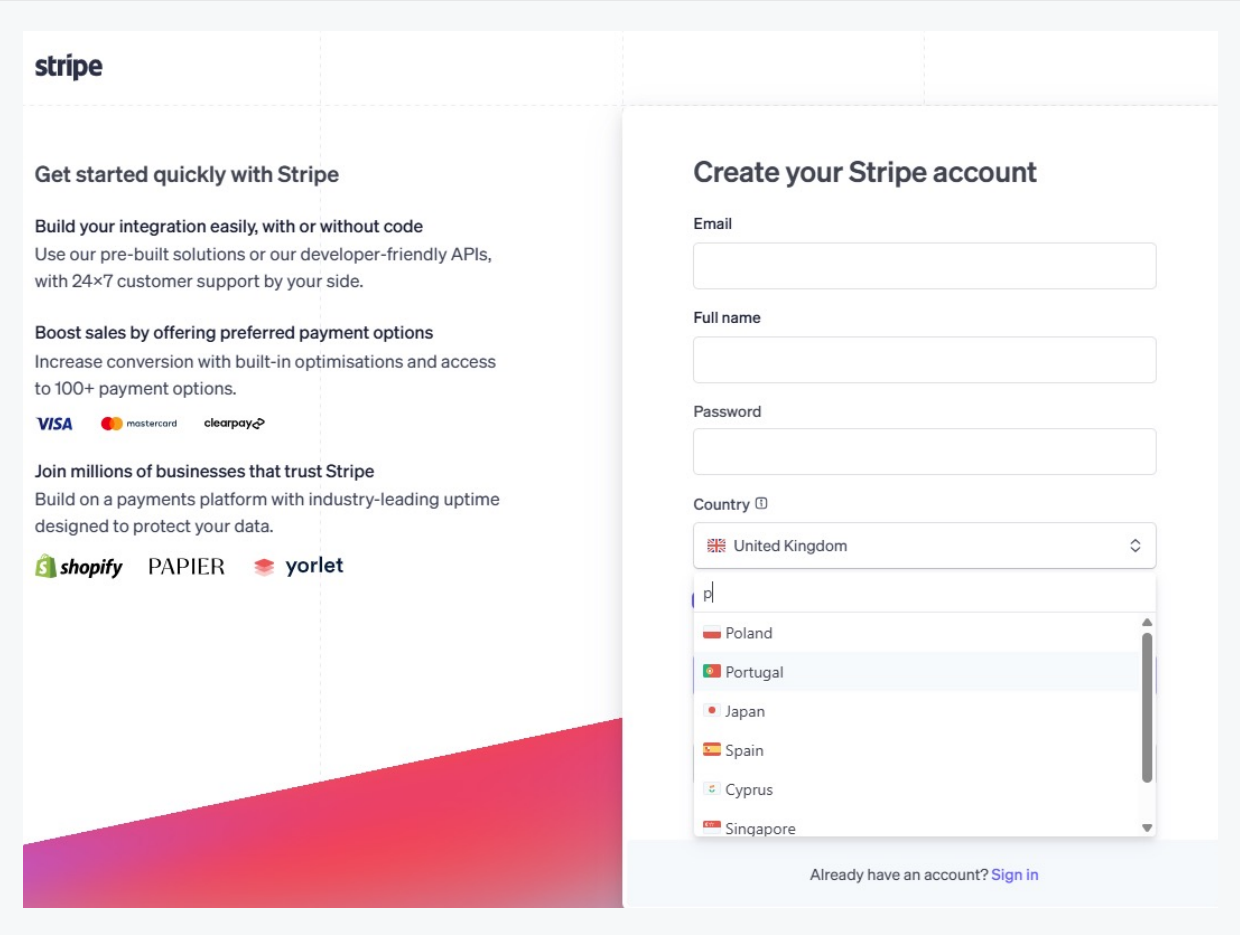

الرسم 2: سترايب لا تقبل حسابات فلسطينيّة

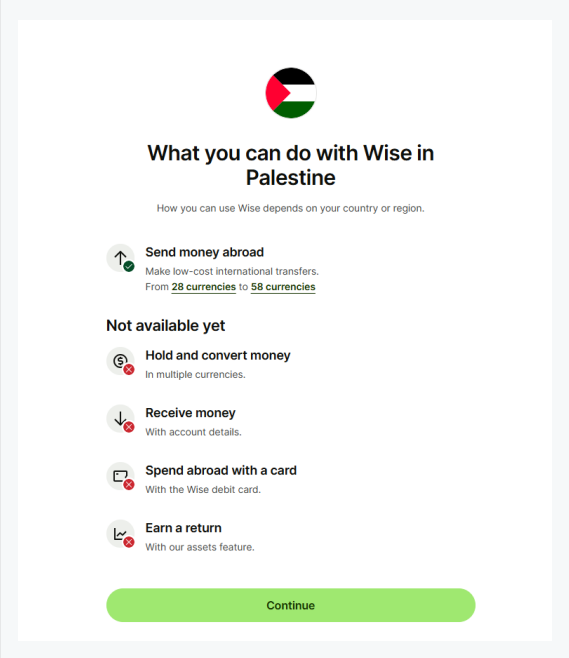

الرسم 3: تقدّم وایز خدمات محدودة للحسابات الفلسطینیّة

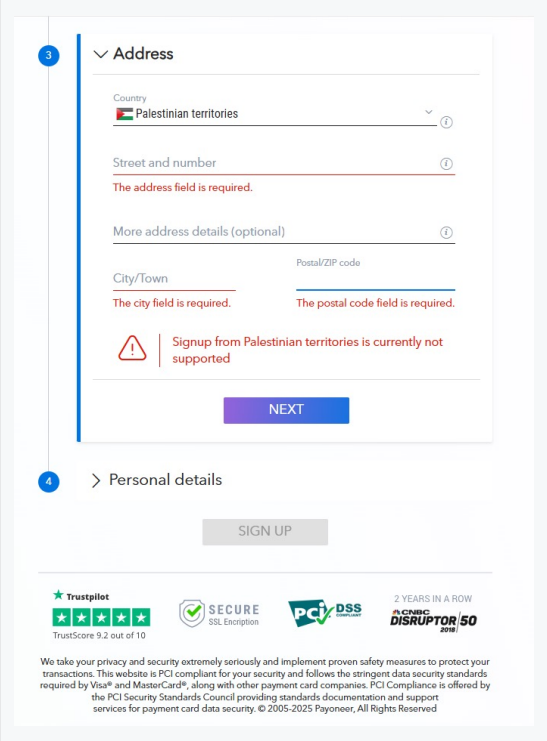

الرسم 4: بایونیر لا تقبل حسابات فلسطینیّة

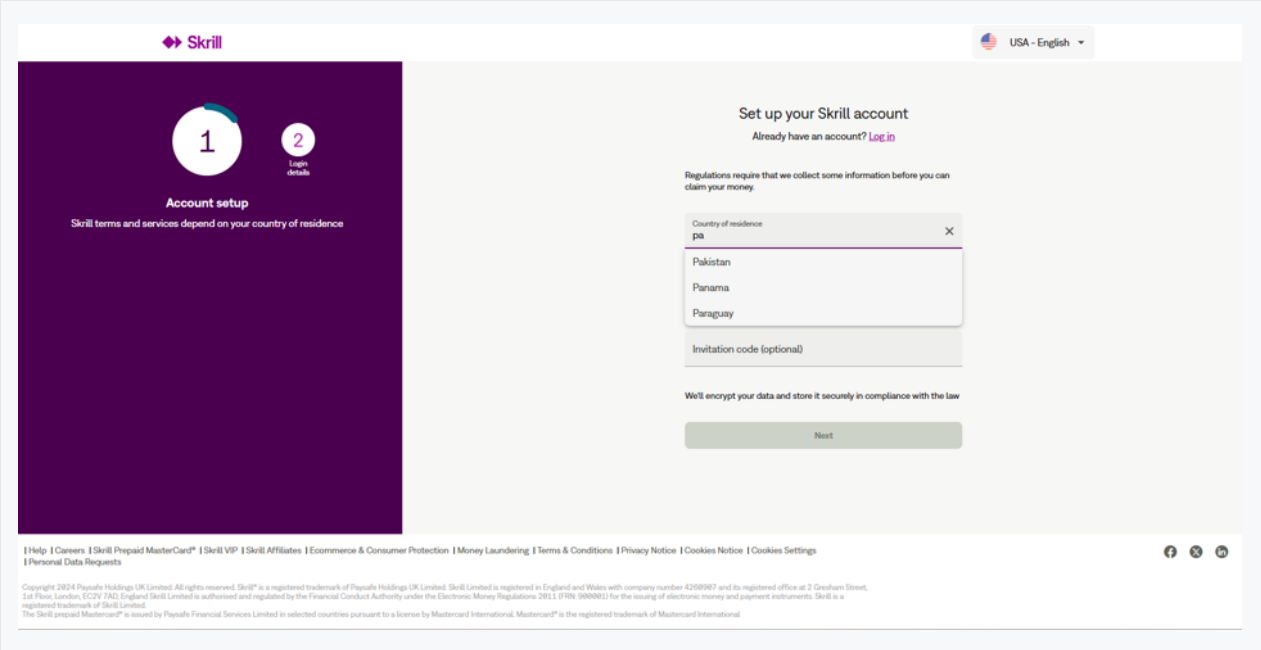

الرسم 5: سكريل لا تقبل حسابات فلسطينيّة

بدون باي-بال أو خدمات مشابهة، يضطر الفلسطينيّون للجوء لبدائل مكلفة وصعبة التنفيذ. يعتمد العديد من العاملين المستقلّين في غزة والضفة الغربيّة على التحويلات اليدويّة عبر ويسترن يونيون أو موني جرام، ما ينطوي على رسوم مرتفعة وتأخير استلام الأموال. هناك إمكانيّات متاحة للدفع الرقميّ المحليّ (مثل خدمة بال-باي المحليّة)، ولكنّ خصائصها محدودة وقد تكون مكلفة، ما يضطر الشركات الناشئة الناشطة في مجال التجارة الإلكترونيّة لإدارة معاملاتها نقدًا بدلًا من استخدام وسائل رقميّة. «عندما احتجت لسحب المبلغ، كان عليّ الذهاب إلى مكاتب الصرافة ودفع عمولة، وكانت الرسوم تقتطع جزءًا كبيرًا من المبلغ» (المُجيب 3). في المجمل، فإنّ الماليّة المحدودة لبوابات الدفع الرقميّ هي عقبة أساسيّة تحول دون مشاركة الفلسطينيّين في جميع الأنشطة الاقتصاديّة الرقميّة، بيع منتجات يدويّة في أسواق عالميّة وتلقي الأموال مقابل تقديم خدمات استشاريّة عن بعد.

المنصّة	غزّة (فلسطينيّون)	الضفّة الغربيّة (فلسطينيّون)	إسرائيل (مواطنون إسرائيليّون)	ملاحظات مهمّة/أدلّة يجب التحقّق منها ميدانيًّا
باي-بال	غير متوفّرة	غير متوفّرة	متوفّرة	باي-بال لا تدعم حسابات مرتبطة ببنوك فلسطينيّة في الضفة الغربيّة/غزّة، بينما تقدّم جميع خدماتها للإسرائيليّين، من ضمنهم المستوطنين الإسرائيليّين[26].
بايونير	غير متوفّرة	غير متوفّرة	متوفّرة	شائعة الاستخدام في أوساط العاملين المستقلّين الفلسطينيّين (عشرات آلاف المستخدمين)، ولكنّ الإفادات الأخيرة تشير إلى تجميد جماعيّ لحسابات الفلسطينيّين والمعاملات المرتبطة بغزة. استخدام المنصّة غير آمن[27].
وايز (ترانسفير وايز)	جزئيًّا (الإرسال فقط؛ خطورة عالية)	جزئيًّا (الإرسال فقط؛ خطورة عالية)	متوفّرة	فلسطين ليست من البلدان المؤهّلة لفتح حسابات؛ ولكن بالإمكان إجراء بعض التحويلات إلى بنوك فلسطينيّة عبر نظام سويفت. مع ذلك، فإنّ بطاقات وايز غير متاحة للاستخدام في غزة أو الضفة الغربيّة، وحسابات وايز المرتبطة بحسابات فلسطينيّة تخضع لتدقيق مشدّد[28].
سترايب	غير متوفّرة	غير متوفّرة	لا يوجد دعم مباشر	سترايب لا تدرج «فلسطين» أو «إسرائيل» ضمن البلدان المدعومة لتسجيل وضم التجّار لنظام الدفع. الاستخدام متاح فقط عن طريق تأسيس شركة وفتح حساب مصرفيّ في دولة أخرى (الولايات المتحدة، أوروبا)[29].

26 7amla (2021). Everything you need to know about PayPal and Palestine. Available at: https://p4p.7amleh.org/Q%26A

27 Business and Human Rights Resource Centre (2024). Palestine/Israel: Criticism against Wise and Payoneer for freezing the accounts of Palestinians in Gaza in disproportionate adherence to regulations; Incl. Co. comment. Available at: https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/palestineisrael-criticism-against-wise-and-payoneer-for-freezing-the-accounts-of-palestinians-in-/gaza-in-disproportionate-adherence-to-regulations-incl-co-comment

28 وايز، تاريخ النشر غير مذكور في المصدر متاح على https://wise.com/register/152185272#/availability

29 سترايب (تاريخ النشر غير مذكور في المصدر). متاح على https://stripe.com/gb/global

ريفولوت	غير متوفّرة	غير متوفّرة	غير متوفّرة (للسكّان)/ متوفّرة (للمستخدمين الزوّار)	سكّان إسرائيل وفلسطين غير مؤهّلين لإنشاء حساب (البلدان ليسا ضمن قائمة البلدان المدعومة)، ولكنّ حسابات ريفولوت التي أنشأت ضمن حدود بلدان أخرى قابلة للاستخدام في إسرائيل. ريفولوت لا تدعم أيضًا تحويل المدفوعات لـ «الأراضي الفلسطينيّة»[30].
ويسترن يونيون (الخدمة الرقميّة & الوكالة)	متوفّرة (صرف نقديّ)	متوفّرة (صرف نقديّ)	متوفّرة	التحويلات النقديّة شائعة الاستخدام لدى الفلسطينيّين؛ المحفظة الرقميّة/إمكانية التحويل المباشر بين البنوك تعتمد على إمكانيّة الربط بالبنوك المحليّة. بديل شائع عندما يتعذّر استخدام باي-بال بسبب الرسوم الباهظة وتأخير التحويل[31]&[32].
موني جرام (الخدمة الرقميّة & الوكالة)	متوفّرة (صرف نقديّ)	متوفّرة (صرف نقديّ)	متوفّرة	مثل ويسترن يونيون: متاحة عبر الوكالات التي تقدّم خدمات الصرف النقديّ؛ الخدمات الرقميّة تعتمد على ربط البنوك بالنظام؛ يُستخدم غالبًا من قِبل العاملين المستقلّين والعائلات لتحويل الأموال إلى غزة والضفة الغربيّة[33].
سكريل	غير متوفّرة	غير متوفّرة	متوفّرة	غير مهيّأة للاستخدام في فلسطين: يتم إنشاء الحسابات باستخدام عناوين/بنوك في بلدان أخرى. يجب التحقّق ميدانيًا من قائمة الدول عند إنشاء الحساب، وإمكانية السحب المتاحة للبنوك/البطاقات الفلسطينيّة[34].

30 ريفولوت (تاريخ النشر غير مذكور في المصدر). متاح على https://help.revolut.com/help/profile-and-plan/profile-plan/verifying-identity/what-countries-are-supported/

31 ويسترن يونيون (تاريخ النشر غير مذكور في المصدر). متاح على https://www.westernunion.com/global-services/find-locations?WUCountry=gb&WULanguage=en

32 BBC (2024). Gazans crowdfund thousands for uncertain escape. Available at: https://www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-68455257

33 موني جرام (تاريخ النشر غير مذكور في المصدر). متاح على https://www.moneygram.com/gb/en/corridor/palestinian-territory-occupied

34 سكريل (تاريخ النشر غير مذكور في المصدر) متاح على https://account.skrill.com/wallet/account/auth/sign-up/account-setup

آبل باي	جزئيًّا/تعتمد على النظام المصرفيّ	جزئيًّا/تعتمد على النظام المصرفيّ	متوفّرة	تشير وكالة رويترز ومصادر أخرى إلى أنّ البنوك الفلسطينيّة تصدّر بطاقات فيزا وماستركارد وتدعم نظام آبل-باي؛ قابليّة الاستخدام في غزة مقيّدة حاليًّا بسبب عوامل متعلّقة بمدى توفر الأجهزة الداعمة والبنية التحتيّة التقنيّة التي يحتاجها التجّار، بينما يتمتّع الإسرائيليّون بإمكانية الاستخدام المنتظم[35].
جوجل باي	جزئيًّا/تعتمد على النظام المصرفيّ	جزئيًّا/تعتمد على النظام المصرفيّ	متوفّرة	نمط مشابه: متاحة تقنيًا عندما تكون الخدمة مدعومة في البنوك المصدّرة للبطاقات، وفي المنطقة الجغرافيّة التي يقع فيها متجر جوجل بلاي؛ استخدامها أسهل في البنوك الإسرائيليّة/من قِبل المستخدمين الإسرائيليّين، مقارنة بالبنوك الفلسطينيّة. يجب التحقّق تجريبيًا بواسطة فحص قابليّة الاستخدام على أجهزة أندرويد في كلّ منطقة[36].

الجدول 1: ملخّص مسح خدمات الدفع الرقميّة

35 بنك فلسطين (تاريخ النشر غير مذكور في المصدر). متاح على https://www.bop.ps/en/personal/Latest-Campaigns/ApplePay

36 جوجل (تاريخ النشر غير مذكور في المصدر). متاح على https://support.google.com/googlepay/answer/12429287?hl=en#zippy=%2Cpay-in-store

4.2 منصّات التجارة الإلكترونيّة

يواجه الفلسطينيّون تحديات مماثلة على منصّات التجارة الإلكترونيّة الكبرى37، سواء كمستهلكين أو كرواد أعمال. مع أنّ متاجر التجزئة العالميّة تتيح خدماتها رسميًّا للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، يحظى الفلسطينيّون غالبًا بخدمة غير متكافئة ويتكبدون تكاليف أعلى على أرض الواقع. «السوق الفلسطينيّة صغيرة جدًا، لذلك، فإنّ المشاركة في الاقتصاد العالميّ حيويّة لها» (المُجيب 10). يفيد المُجيبون من الضفة الغربيّة بأنّ منصّات مثل أمازون لا تُدرج «الضفة الغربية» ضمن العناوين المتاحة لتوصيل السلع، ما يحجب مناطق فلسطينيّة كاملة عن الشبكات اللوجستيّة العالميّة (المُجيب 6). حتى بوجود اتفاقيّات رسميّة للإعفاء من رسوم التوصيل، تظلّ مواعيد التسليم بعيدة جدًا، وهناك رفض انتقائيّ لبيع معدّات تكنولوجيّة يعتمد عليها العاملون المستقلّون لمزاولة عملهم (المُجيب 5). يبيّن ذلك أنّه يسري على الفلسطينيّين إدماج لوجستيّ مشروط، خاضع للولاية القضائيّة الإسرائيليّة على هذا النشاط. وقد تبيّن على نحو لافت أنّ أمازون تتيح إمكانية الشحن المجانيّ للمستوطنات الإسرائيليّة في الضفة الغربيّة، بينما تفرض رسومًا مرتفعة نسبيًا على العناوين الفلسطينيّة في نفس المنطقة38. كشف تحقيق أجريَ عام 2020 أنّ موقع أمازون منح إعفاءً من رسوم التوصيل للعملاء الذين اختاروا «إسرائيل» بلدًا لهم، من ضمنهم المستوطنين في الأراضي المحتلّة في الضفة الغربيّة، ولكنّه فرض رسوم شحن بقيمة 24 دولارًا أو أكثر على الطلبات المرسلة إلى الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، إلّا إذا اختار الفلسطينيّون إسرائيل عنوانًا لهم 39(وكالة أندالو، 2020). نقدّت مجموعات حقوقيّة هذه السياسة معتبرةً إياها «تمييزًا صارخًا بين العملاء المحتملين على خلفيّة جنسيتهم في نفس المنطقة الجغرافيّة»، ما يدفع المشترين الفلسطينيّين لاختيار إسرائيل بلدًا لهم ليتمكّنوا من تلقّي الخدمات40. ادّعت أمازون أنّ الأمر كان نابعًا عن إشكاليّة لوجستيّة مؤقّتة، ولكنّ النتيجة كانت إرساء ازدواجية معايير مرفوضة، بحيث «تحظى مجموعة معيّنة بامتيازات مقترنة بجنسيتها، بينما تحرم منها مجموعة أخرى مقيمة في نفس المنطقة»، كما أشار محام إسرائيليّ ناشط في المجال الحقوقيّ. ردًا على هذا النقد العلنيّ، صرّحت أمازون بأنّ الفلسطينيّين يستطيعون الاستفادة من خدمة الشحن المجانيّ إذا اختاروا «إسرائيل» بلدًا لهم، وهو أسلوب التفافيّ وجده العديدون مُهينًا وإشكاليًّا. بيّنت هذه الحالة أنّ المستهلكين الفلسطينيين يواجهون غالبًا عوائق إضافيّة أثناء التسوّق إلكرونيًا، بدءًا من إشكاليّة إدراج العناوين في قوائم وجهات التوصيل، وحتى التأخيرات الناجمة عن تحكّم إسرائيليّة بالإجراءات الجمركيّة ونقاط التفتيش التي قد تؤدّي إلى التحفّظ على الطرود المتجهة للمناطق الفلسطينيّة لعدة أسابيع. سلّطت المقابلات الضوء أيضًا على الأسباب وراء التقييد الممنهج للمشاركة الفلسطينيّة في التجارة الإلكترونيّة العالميّة، على الرغم من تطوّر الخدمات الرقميّة المحليّة. تجزئة المنظومة القضائيّة، السيطرة الإسرائيليّة على الحدود وعلى الجوانب اللوجستيّة، بالإضافة إلى أنظمة التعرّف على العناوين المعتمدة من قبل هذه المنصّات، تسهم في الإقصاء الجزئيّ للمناطق الفلسطينيّة. يخلق ذلك فجوة صارخة بين التطوّر الرقميّ المحليّ والإقصاء اللوجستيّ الخارجيّ، المنعكسة مثلًا في معاملة أمازون التفضيليّة للمستوطنات الإسرائيليّة وتمييزها ضد البلدات الفلسطينيّة.

37 لمزيد من المعلومات حول التجارة الإلكترونيّة في إسرائيل، انظروا تقرير حملة: «ممنوع الوصول»: بحث جديد لمركز «حملة» حول التجارة عبر الإنترنت في فلسطين، متاح على: https://7amleh.org/post/mmnwa-alwswl-bhth-jdyd-lmrkz-hmlh-hwl-altjarh-abr-alintrnt-fy-flstyn

38 Times of Israel (2020). Amazon delivering for free to settlements, but not to Palestinians. Available at: https://www.timesofisrael.com/amazon-delivering-for-free-to-settlements-but-not-to-palestinians-report/#:~:text=Although%20Amazon%20offers%20free%20deliveries,to%20a%20Financial%20Times%20report

39 Anadolu Agency (2020). Palestine to sue Amazon for shipping to settlements. Available at: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/palestine-to-sue-amazon-for-shipping-to-settlements/1737468

40 Palestine Return Centre (2020. Amazon forcing Palestinians to List Themselves as Israelis for Free Shipping. Available at: https://prc.org.uk/en/news/1286/amazon-forcing-palestinians-to-list-themselves-as-israelis-for-free-shipping

في غـزة، كادت التجـارة الإلكترونيّـة أن تتوقّـف تمامًـا في أعقـاب الأضرار الجسـيمة الـتي لحقـت بالبـنى التحتيّـة، تقييـد الاسـتيراد، والإقصـاء الممارس مـن قبـل المنصّـات. تطـرّق المجيبـون إلى صعوبـات جمّـة في تأمـين حواسـيب محمولـة ومعدّات رقميّـة بسـبب ارتفـاع أسـعارها ومنالياتها المحـدودة، مـا اضطـر العاملـين المسـتقلّين للعمـل بـأدوات متضرّرة أو قديمـة (المجيبـان 3 و 4). وعليـه، فـإنّ الإقصـاء الـذي تمارسـه المنصّـات يمـس مباشـرة بالإنتاجيـة في العمـل. يواجـه الفلسـطينيّون في إسرائيـل قـدرًا أقـلّ مـن العقبـات اللوجسـتيّة ولكنهـم يظلّـون معزولـين بشـكل ممنهـج عـن دوائـر التجـارة الإلكترونيّـة العالميّـة بسـبب الحواجـز اللغويّـة، الإقصـاء عـن شـبكات التواصـل الاجتماعـيّ وأعـراف السـوق التمييزيّـة الـتي تفضّـل شـبكات الأعمـال الناطقـة بالعبريّـة والمرتبطـة بالمؤسّسـة العسـكريّة (المجيبـون 1، 7 و 8).

بالنسـبة للبائعـين وأصحـاب المصالح الفلسـطينيّين، فـإنّ الوصـول إلى أسـواق التجـارة العالميّـة ينطـوي عـلى قـدرٍ أكـبر مـن التحديـات. الأسـواق الإلكترونيّـة الأكـثر رواجًـا مثـل إتـسي، وعـلي بابـا وشـوبيفاي، تتيـح المجـال للتواصـل مـع عمـلاء مـن مختلـف أنحـاء العالـم؛ ولكـن بـدون شركات الدفـع الإلكـترونيّ مثـل بـاي-بـال وسـترايب، يواجـه روّاد الأعمـال الفلسـطينيّون صعوبـات في تلقـي المدفوعـات أو دفـع رسـوم اسـتخدام المنصّـات. عـلى سـبيل المثـال، تعتمـد إيبـاي في معاملاتهـا إلى حـدٍ كبـير عـلى بـاي-بـال، وبالتـالي، فـإنّ الحظـر الـذي تفرضـه بـاي-بـال يقـصي البائعـين الفلسـطينيّين غـير القادريـن عـلى تلقـي الدفعـات مـن العمـلاء. أشـار مؤسّـس فلسـطينيّ لسـوق إلكترونيّـة في كمجـال التكنولوجيـا إلى أنّ غيـاب خدمـة بـاي-بـال اضطـر شركتـه الناشـئة للاعتمـاد عـلى البيـع بطريقـة الدفـع عنـد التسـليم، والـتي تنطـوي عـلى مخاطـر عديـدة، فهـي تحـدّ مـن إمكانيّـات التطـوّر والنمـو وتعرّضهـم للخسـائر إذا رفـض العمـلاء الدفـع عنـد التسـليم41. تتضمّـن منصّـات أخـرى إشـكاليّة إنشـاء الحسـابات والتحقـق مـن صحّـة البيانـات، حيـث لا تُـدرج فلسـطين في قائمـة البلـدان. قـد ترفـض بعـض الشركات أيضًـا شـحن البضائـع أو تحويـل الأمـوال للأراضي الفلسـطينيّ بسـبب اعتبـارات متعلّقـة بالامتثـال التنظيمـيّ أو لإشـكاليّات لوجسـتيّة.

التحقّـق مـن الهويـة يشـكل عائقًـا إضافيًّـا، لأن بعـض الخدمـات تتطلّـب وثائـق هويـة أو أرقـام هواتـف والـتي يصعـب عـلى الفلسـطينيّين تقديمهـا إن لـم تتعـرّف الأتظمـة عـلى عناويـن في الضفـة الغربيّـة أو غـزة، أو إذا أعاقـت السـلطات الإسرائيليّـة المعنيّـة منالـيّة هـذه الخدمـات. وفقًـا لتقريـر حملـة42(2020)، فـإنّ قـدرة الفلسـطينيّين عـلى الوصـول إلى الأسـواق الاقتصاديّـة مقيّـدة إلى حـد كبـير بسـبب الاحتـلال الإسرائيـليّ، وذلـك عـلى المسـتويّين المـاديّ والرقمـيّ. الشركات التكنولوجيّـة الـتي تقدّم خدمـات ماليّـة حيويّـة للتجـارة الإلكترونيّـة تسـهم في حرمـان الفلسـطينيّين حقوقهـم الأساسـيّة. خلاصـة القـول هـي أنّ التجـار الفلسـطينيّين يواجهـون عقبـات كثـيرة تعيـق أو تحـول دون اندماجهـم في التجـارة الإلكترونيّـة، مـا يضطرهـم للاعتمـاد عـلى قنـوات غـير رسميّـة. وبالفعـل، يعتمـد الفلسـطينيّون كثـيرًا عـلى منصّـات التواصـل الاجتماعـيّ وعـلى شـبكات محليّـة (فيسـبوك/إنسـتغرام) لبيـع منتجاتهـم وخدماتهـم، بـدلًا مـن الأسـواق الإلكترونيّـة الرسـميّة الـتي تسـيطر عليهـا شركات تكنولوجيّـة ضخمـة.

41 Reuters (2021). Palestinians urge PayPal to offer services in West Bank and Gaza. Available at: https://www.reuters.com/world/middle-east/palestinians-urge-paypal-offer-services-west-bank-gaza-202121-10-/#:~:text=,the%201967%20Middle%20East%20war

42 حملة (2020). «ممنوع الوصول»: بحث جديد لمركز «حملة» حول التجارة عبر الإنترنت في فلسطين. مُتاح على: https://7amleh.org/post/mmnwa-alwswl-bhth-jdyd-lmrkz-hmlh-hwl-altjarh-abr-alintrnt-fy-flstyn

المنصّة	غزّة (فلسطينيّون)	الضفّة الغربيّة (فلسطينيّون)	إسرائيل (مواطنون إسرائيليّون)	ملاحظات مهمّة/أدلّة يجب التحقّق منها ميدانيًّا
أمازون	غير متوفّرة	للمستهلك: جزئيّة/مكلفة: محدودة جدًا	للمستهلك وللبائع: متوفّرة	باستطاعة الفلسطينيّين في الضفة الغربيّة تصفّح الموقع وشراء سلع، ولكنّهم يواجهون رسوم شحن مرتفعة، إشكاليّات في التعرّف على العناوين، وتأخيرات في الإجراءات الجمركيّة. تتيح أمازون إمكانيّة الشحن المجانيّ إلى المستوطنات الإسرائيليّة بينما تفرض على الفلسطينيّين رسومًا مرتفعة، إلّا إذا اختاروا «إسرائيل»، بلدًا لهم.
إيباي	غير متوفّرة	غير متوفّرة	للمستهلك وللبائع: نعم، ولكنها ستغلق في 2026	تقنيًا، إمكانية الوصول إلى الأسواق العالميّة متاحة، ولكن عمليًّا، فإنّ البائعين الفلسطينيّين محظورون. الإسرائيليون يستطيعون الشراء/البيع بالطريقة الاعتياديّة[43].
إتسي[44]	متوفّرة	للمشتري: جزئيًّا؛ للبائع: محدودة	للمشتري والبائع: متوفّرة	هذه السوق الإلكترونيّة مرتبطة إلى حد كبير بخدمة باي--بال وبوابات دفع غير مدعومة أخرى، الأمر الذي يصعّب على الفلسطينيّين استلام الأموال حتى إن قبلت عروض البيع المطروحة من قبلهم[45].
شوبيفاي	متوفّرة	متوفّرة	جزئيًّا (خدمة سترايب غير متوفّرة محليًا، ولكن هناك بوابات دفع أخرى)	شوبيفاي متاحة في كل مكان؛ ولكن العائق يكمن في بوابات الدفع (سترايب، باي-بال) بشكل عام، يحتاج الفلسطينيّون والإسرائيليّون على حد سواء لكيانات/حسابات أجنبيّة لقبول بطاقات دفع دوليّة.
Alibaba.com (B2B)	للمشتري: جزئيًّا؛ للبائع: محدودة جدًا ومكلفة جدًا	للمشتري: جزئيًّا؛ للبائع: محدودة جدًا ومكلفة جدًا	للمشتري والبائع: متوفّرة/أفضل	الموقع متاح، ولكن الحركة التجاريّة مقيّدة بسبب قيود الشحن والتوصيل إلى غزة والضفة الغربيّة، فضلًا عن غياب أنظمة الدفع المناسبة؛ بينما يواجه الإسرائيليّون قدرًا أقل من القيود اللوجستيّة.

43 eBay Shuts Down Operations in Israel Amid Gaza Atrocities. Available at: Safa News (2025). https://en.safa.news/post/4567/eBay-Shuts-Down-Operations-in-Israel-Amid-Gaza-Atrocities

44 إتسي، شوبيفاي، علي بابا وعلي إكسبرس تغطّي غزّة رسميًا، ولكنّها لا تستطيع التسليم بسبب حرب الإبادة والحصار المستمر.

45 إتسي (تاريخ النشر غير مذكور في المصدر) متاح على https://www.etsy.com/il-en/

علي إكسبريس	للمشتري: جزئيًّا؛ للبائع: محدودة جدًا ومكلفة جدًا	للمستهلك: محدودة جدًا ومكلفة جدًا	للمستهلك: متوفّرة	بالإمكان طلب سلع إلى الضفة الغربيّة وغزة في بعض الحالات، ولكنّها تتأثّر كثيرًا بمسارات الشحن وبالسيطرة التي تفرضها إسرائيل؛ هناك صعوبة في إرجاع السلع وفي الخدمات التالية للبيع. يحظى الإسرائيليون بإمكانية الشراء والبيع الاعتياديّة عبر منصّات التجارة الإلكترونية العالميّة.
بوكينج	غير متوفّرة	غير متوفّرة	متوفّرة	ليست نموذجًا للتجارة الإلكترونيّة التقليديّة، ولكنّها مناسبة لمسح المنصّات الذي أمامكم: غير متاحة للفلسطينيّين، بينما يواجه المستخدمون والمُضيفون الإسرائيليّون قدرًا أقل من العقبات.
إير بي إن بي	غير متوفّرة	متوفّرة	متوفّرة	ليست نموذجًا للتجارة الإلكترونيّة التقليديّة، ولكنّها مناسبة لمسح المنصّات الذي أمامكم: يواجه الفلسطينيون عقبات في عمليّة إنشاء حسابات لطرح خدماتهم أو منتجاتهم، وفي إجراءات التحقق من الهوية والعنوان، بينما يواجه المستخدمون والمضيفون الإسرائيليون قدرًا أقلّ من العقبات.
متاجر إنستغرام	تجارة محليّة على وسائل التواصل الاجتماعيّ متوفّرة (الدفع عند التسليم/ محافظ محليّة)	تجارة محليّة على وسائل التواصل الاجتماعيّ: متوفّرة (الدفع عند التسليم/ محافظ محليّة)	تجارة محليّة على وسائل التواصل الاجتماعيّ: متوفّرة (الدفع عند التسليم/ محافظ محليّة)	يستخدم الفلسطينيّون إنستغرام للبيع غير الرسميّ، ولكنّهم يحتاجون لتطبيقات دفع محليّة أو تطبيق الدفع عند التسليم؛ بينما يستطيع الإسرائيليّون استخدام باي-بال/ ستاريب وأدوات دفع منظّمة بسهولة أكبر.
متاجر فيسبوك	تجارة محليّة على وسائل التواصل الاجتماعيّ: متوفّرة (الدفع عند التسليم/ محافظ محليّة)	تجارة محليّة على وسائل التواصل الاجتماعيّ: متوفّرة (الدفع عند التسليم/ محافظ محليّة)	تجارة محليّة على وسائل التواصل الاجتماعيّ: متوفّرة (الدفع عند التسليم/ محافظ محليّة)	يبيع الفلسطينيّون غالبًا منتجاتهم على فيسبوك بشكل غير رسميّ، ولكنّهم يستخدمون تطبيقات دفع محليّة أو تطبيقات الدفع عند التسليم. يتمتّع الإسرائيليّون بمنالية باي-بال وسترايب، ويستخدمون أيضًا أدوات تجاريّة رسميّة بسهولة أكبر.

4.3 العمل الحرّ عبر الإنترنت ومنصّات العمل عن بُعد

نظريًا، فإنّ منصّات العمل عن بعد مثل أبوورك، فريلانسر، توبتال وفايفر (الأخيرة هي شركة إسرائيليّة المنشأ) متاحة للمستخدمين في جميع أنحاء العالم، من ضمنهم الفلسطينيّين. عمليًا، بإمكان الفلسطينيّين إنشاء حسابات والتقدّم بطلب الحصول على عمل على العديد من هذه المنصّات، والآلاف فعلوا ذلك حقًا. حتى عام 2018، كان هناك أكثر من 3000 عامل فلسطينيّ مستقلّ على منصّة فريلانس (Freelancer.com)، نحو 2,000 على منصّة أبوورك ونحو 2,000 آخرين مسجّلين على بوابة العمل الحرّ العربيّة «مُستقلّ»[46](برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ). في الوقت الحاليّ، وفي ظل النقص المُزمن في فرص العمل في بلداتهم، يلجأ عدد متزايد من الفلسطينيّين إلى العمل الحرّ عن بعد لكسب عيشهم. وفقًا لتقديرات الأمم المتّحدة، لجأ نحو 12,000 عامل على الأقلّ في غزة، وعدد أكبر بكثير في الضفة الغربيّة، للعمل الحرّ عن بعد لكسب عيشهم في السنوات الأخيرة[47]، وتشكّل هذه المنصّات شريان حياة أساسيًّا بحيث تسهم في التشبيك بين أخصائيّين مهنيّين، ومطوّرين، ومصمّمين، ومترجمين وغيرهم في المناطق الفلسطينيّة، وعملاء من خارج البلاد. مع ذلك، فإنّ كسب الدخل عبر هذه المنصّات أصعب بكثير للفلسطينيّين، مقارنة بنظرائهم في المناطق الأخرى. الفجوة في منالية الخدمات الماليّة واضحة، فمع أنّ فرص العمل متاحة، يبقى استلام الأموال عائقًا كبيرًا. معظم مواقع العمل الحرّ تعتمد على وسائل الدفع الرقميّة غير المتاحة بالكامل للفلسطينيّين، مثل السحب والإيداع المباشر للأموال على منصّة باي-بال. على سبيل المثال، تقوم منصّة أبوورك بخصم رسومها، ولكنّ العاملين المستقلّين الفلسطينيّون يخسرون نسبة إضافية من دخلهم، تتراوح بين 20%-30%، لمقدّمي خدمات الصرافة الذين يسهّلون عملية استلام الدفعات. في غزة، حيث تخضع المنظومة المصرفيّة لقيود مشدّدة أكثر، يضطر العاملون المستقلّون الفلسطينيّون لاستلام مدخولاتهم من أبوورك أو فايفر عبر خدمات تقدّمها أطراف ثالثة أو عن طريق حسابات تابعة لأصدقاء لهم خارج البلاد، الأمر الذي ينطوي على رسوم مرتفعة. أفادَ أحد العاملّين المستقلّين في غزة، الذي يعمل عبر منصة أبوورك، بأنّه كان يكسب نحو 200 دولار شهريًا، لكنه أوضح أنّ «أبوورك تقتطع 10% من الدخل، وشركات الصرافة نحو 20% و30% إضافيّة»، بسبب الإجراءات المعقّدة المطلوبة لاستلام الأموال نقدًا[48].

تطرّق عاملون مستقلّون في غزة إلى ازدياد المنافسة بعد الحرب، انخفاض الأسعار بسبب الوافدين الجدد إلى سوق العمل وتزايد خيارات ‹الدفع لتحسين الظهور في نتائج البحث› والتي تمنح أفضليّة للعاملين المستقلّين القادرين على دفع تكاليف زيادة الحضور. أفاد عدد من المجيبين بأنّ العملاء يرفضون أحيانًا الاستعانة بخدمات العاملين المستقلين الفلسطينيّين خوفًا من عدم الالتزام بمواعيد التسليم بسبب الظروف الحاليّة. وقد جاء أيضًا أنّ منصّات التعليق الصوتي المتخصّصة (مثل Voices و Voice123) أغلقت حسابات فلسطينيّة بشكل نهائيّ دون إتاحة المجال للطعن في القرار. وفي الوقت نفسه، جاء أنّ البدائل المحليّة مثل فريلانسيو (المرتبطة بـ»مواهب غزة») هي قنوات دفع حيويّة تتيح للعملاء مختلف خيارات الدفع بواسطة البطاقات وتحويل الأموال إلى العاملين المستقلّين في غزة عن طريق تطبيقات أو محافظ مصرفيّة، ما يتيح المجال أحيانًا لسحب الأموال عن طريق بنك فسطين بدون عمولات خلال 24 ساعة. مع ذلك، شدّد المجيبون على أنّ هذه المنصّات تظل محدودة من حيث إمكانية الظهور العالميّ وعدد العملاء، قياسًا بالأسواق الإلكترونيّة العالميّة الكبرى.

46 UNDP (2018). Freelancing in the State of Palestine. Available at: https://www.undp.org/papp/news/freelancing-state-palestine#:~:text=it%20is%20cost%20efficient%20and,productive

47 The Guardian (2024). We have no choice': Gazan workers find a lifeline in freelancing amid war. Available at: https://www.theguardian.com/world/2024/nov/03/remote-worker-gaza-palestine-israel-war#:~:text=Algoul%20spends%20six%20hours%20a,companies%20another%2020%20to%2030

48 The Guardian (2024). We have no choice': Gazan workers find a lifeline in freelancing amid war. Available at: https://www.theguardian.com/world/2024/nov/03/remote-worker-gaza-palestine-israel-war#:~:text=Algoul%20spends%20six%20hours%20a,companies%20another%2020%20to%2030

القيود الناتجة عن ضعف البنية التحتيّة تشكّل عائقًا أمام العاملين عن بعد. استقرار الاتصال بالإنترنت وإمداد الكهرباء ضروريّان للعمل عن بعد، ولكنّ كليهما غير موثوقين، خاصةً في غزة. يفيد عاملون مستقلّون بقضاء ساعات طويلة في مساحات العمل المشتركة أو في الخارج أيضًا في أماكن محدّدة لالتقاط إشارات، وذلك لأنّ انقطاع التيار الكهربائيّ بشكل متكرّر والشبكات الخلويّة البطيئة يحولان دون انتظام الاتصال. الهشاشة على مستوى الدولة موازية لانعدام الاستقرار الذي يواجه العاملين المستقلّين على مستوى المنصّات. حتى عندما يستطيع الفلسطينيّون استخدام المنصّات مثل أبووركFiverr، لا يمكن للدولة ولا للأفراد ضمان وصول الدفعات، استمرارية الحسابات أو حماية المستخدمين من قرارات المنصّات التعسّفيّة. بالإضافة إلى ذلك، أشار مسؤولون إلى أنّ تقييد حرية التنقّل يسري أيضًا على الاقتصاد الرقميّ. المواهب الفلسطينيّة من غزة لم تتمكّن من المشاركة في مسابقات أو برامج دوليّة بسبب تأخير صدور التأشيرات، على الرغم من اختيارهن رسميًّا: «المواهب المتميّزة كان من المفترض أن تشارك، لكنها لم تشارك بسبب التأخيرات أو القيود المفروضة على التأشيرات» (المُجيب 10).

بالمقابل، وعلى مسافة كيلومترات معدودة فقط، يتمتّع العاملون المستقلّون الإسرائيليّون بشبكات الجيل الرابع والخامس عالية السرعة وبنية تحتيّة كهربائيّة متينة. حتى عندما تكون منصّات العمل عن بُعد متاحة للفلسطينيّين، فإنّ ظروف عملهم لا تكون متكافئة لأنّهم يتكبّدون تكاليف أعلى مقابل تحقيق دخل، يواجهون إشكاليّات في الاتصال الأساسيّ الضروريّ للعمل، ويخضعون لسياسات المنصّات التي تعتبر موقعهم الجغرافيّ أحيانًا عالي الخطورة. منصّات مثل «اشترِ لي قهوة-Buy Me a Coffee»، شائعة الاستخدام عالميًّا من قبل العاملين المستقلّين، الصحافيّين، الفنانين والعاملين في المجال الرقميّ لتلقّي تبرّعات صغيرة ودعم جماهيريّ، لا تقبل حسابات فلسطينيّة. ولكنّها تسهّل بالمقابل حملات تجنيد الأموال لأنشطة عسكريّة مرتبطة بالصراع في غزة، وتحدّ من إمكانيّات توثيق محتوى هذه الأنشطة. يوضّح ذلك كيف تتقاطع سياسات إدارة المنصّات ومحتواها والبنية التحتيّة لأنظمة الدفع مع الديناميكيّة السياسيّة والإنسانيّة، خاصة للفئات المقيمة في مناطق تعاني الأزمات. خيارات الحوكمة هذه من شأنها أن تفتح المجال أو أن تحد من إمكانيات التعبير المدنيّ والمشاركة الاقتصاديّة في سياقات مثل السياق الفلسطينيّ[49].

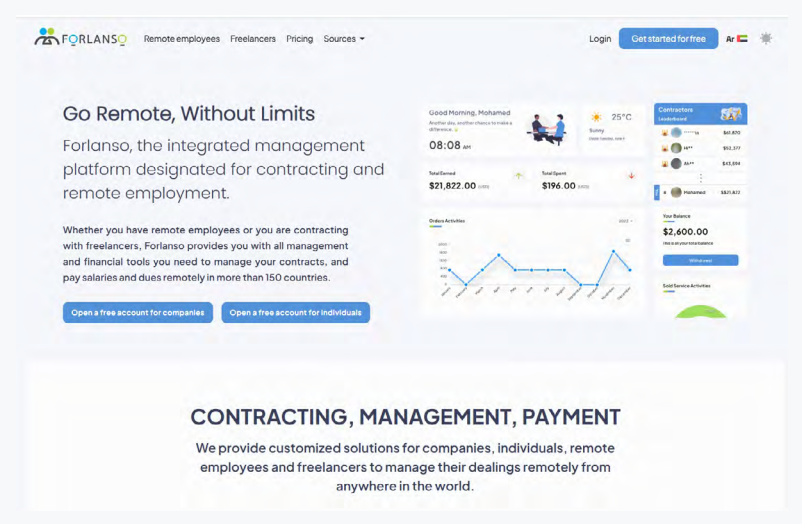

الرسم 6: منصّة فورلانسو

49 المصدر: إكس (تاريخ النشر غير مذكور في المصدر) متاح على https://x.com/receipts_lol/status/2007822276067279188

المنصّة	غزّة (فلسطينيّون)	الضفّة الغربيّة (فلسطينيّون)	إسرائيل (مواطنون إسرائيليّون)	ملاحظات رئيسيّة/أدلّة يجب التحقّق منها ميدانيًّا
أبوورك	الماليّة: متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	ماليّة كاملة	آلاف العاملين المستقلّين الفلسطينيّين يستخدمون أبوورك. العائق الرئيسيّ هو استلام الأموال[50].
فايفر	الماليّة: متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	الماليّة: متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	ماليّة كاملة	منصّة إسرائيليّة المنشأ ومتاحة عالميًّا. يجوز للفلسطينيّين إنشاء حسابات، ولكنّهم يواجهون نفس القيود في صرف الأموال، ويضطرون لتحويلها غالبًا عن طريق بايونير أو وسطاء آخرين.
فريلانسر (Freelancer.com)	متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	ماليّة كاملة	تشير تقارير صادرة عن الأمم المتّحدة/البنك الدوليّ إلى وجود آلاف المستخدمين الفلسطينيّين؛ سحب الأموال يعتمد على بوابات غير متاحة للفلسطينيّين.
بيبول بير آور/ غورو	متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	ماليّة كاملة	تشير أبحاث إقليميّة إلى أنّ هذه المنصّات مستخدمة في فلسطين؛ العائق الرئيسيّ هو طريقة الدفع وليس إنشاء حساب[51].
مستقلّ (منصّة عربيّة للعمل الحر)	نعم؛ منصّة موجّهة إقليميًا	متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	متوفّرة (أقل استخدامًا)	منصّة بالعربيّة؛ إمكانية التسجيل والعمل متاحة أمام الفلسطينيّين، ولكنّ إمكانيّات سحب الأموال ما زالت مقيّدة بسبب مسارات الدفع.
خمسات (مهام رقميّة صغيرة بالعربيّة)	متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	متوفّرة؛ الصرف النقديّ: صعب	متوفّرة (أقل استخدامًا)	مماثلة لمنصّة مستقلّ: متاحة؛ تحقيق الدخل يعتمد على حلول الدفع الإقليميّة المتاحة.
ديل	غير مباشرة/عن طريق مشغّل	غير مباشرة/عن طريق مشغّل	منالية كاملة للعملاء/المنصّة متاحة للعاملين عن طريق جهة توظيف م.سجّلة قانونًا	ديل هي جهة توظيف مسجّلة قانونًا/منصّة لإدارة الرواتب بالإمكان. توظيف عاملين فلسطينيّين عن طريق كيانات قانونيّة مسجّلة في منصة ديل، ولكنّ التسجيل المباشر من قبل أفراد ما زال مقيّدًا لاعتبارات متعلقة بمستوى الخطورة ومتطلّبات الامتثال في كل دولة؛ موقف الشركة ما زال موضع جدل سياسيّ[52].

50 Upwork (n.d.). Available at: https://www.upwork.com/blog/upwork-and-gaza-sky-geeks-bring-remote-work-to-gaza

51 European Training Foundation (2024). New Forms of Work and Platform Work in the Southern and Eastern Mediterranean. Available at: https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/202403-/ETF_SEMED_regional_for%20publication_final.pdf

52 لينكد إن (2023). منشور لمؤسّس منصّة ديل. متاح على https://www.linkedin.com/posts/alexbouaziz_thank-you-to-everyone-customers-partners-activity-7117093570473340928-taka/

ريموت باس	متوفّرة	متوفّرة	غير مباشرة/عن طريق مشغّل	تدعم متعاقدين في أكثر من 150 دولة؛ قادرة غالبًا على دفع الأموال للفلسطينيّين حيث تتيح المنظومة المصرفيّة المحليّة ذلك، ولكنّ الأموال قد تحوّل بالدولار أو اليورو، وتخضع لسياسات المخاطر التي تنتهجها البنوك[53].
توبتال	متوفّرة	متوفّرة	متوفّرة	شبكة مواهب عالميّة انتقائيّة؛ منالیتها متعلقة بكلّ حالة على حدة. قد يواجه الفلسطينيّون تحديات متعلقة بمستوى الخطورة في المنطقة وتلقي الدفعات. يجب تجريبها ميدانيًا.
منصّات إقليميّة/ منصّات تديرها منظّمات غير حكوميّة (غزة سكاي جيكس، فريلانسرز في غزة وغيرها)	متوفّرة (شريان حياة رئيسيّ)	متوفّرة	غير قابلة للاستخدام	غزة سكاي جيكس ومبادرات شبيهة أخرى تشكّل «وسيطًا» لإيجاد ومزاولة عمل عن بُعد (تدريب، وساطة بين العملاء ومقدّمي الخدمات، تحويل الدفعات عبر قنوات مختلفة). وظيفيًا، تشكّل منصات بديلة لسكان غزة والضفة الغربيّة.

53 كابتيرا (تاريخ النشر غير مذكور في المصدر). متاح على: https://www.capterra.co.uk/software/1039502/remotepass?

5. التمييز الممنهج والإقصاء الرقميّ تجاه الفلسطينيّين مواطني إسرائيل

تبيّن المقالات أنّ العمل الحرّ في أوساط الفلسطينيّين مواطني إسرائيل أقرب إلى كونه قطاعًا مجزّأ متأثّرًا بشروط بنيويّة، وليس نتيجة مباشرة لمهارات أو تفضيلات فرديّة. يرى المُجيب الأول في المقابلات أنّ المشكلة تسبق مرحلة العمل الحرّ، وهي أنّ التمييز في التوظيف في القطاع التكنولوجيّ يبدأ «من البداية»، إذ يستفيد المرشّحون اليهود من خبرتهم المقرونة بالخدمة العسكرية ومن شبكة علاقاتهم التي تبني القطاع التكنولوجيّ في إسرائيل، بينما يضطر الفلسطينيّون للتقدّم لـ «مئات الوظائف ولا يحظون إلّا بفرصة واحدة». حتى عندما توظّف شركات كبرى مرشّحين عربًا، فإنّ إدماجهم يكون إجرائيًّا ورمزيًّا، وكأنّها مهمّة استكملت ضمن قائمة مهام أخرى، ما يحدّ من الاندماج الحقيقيّ في وظائف توفّر عامةً الخبرة والإرشاد وإمكانية تطوير وبناء سجّل مهنيّ، للنجاح لاحقًا في العمل الحرّ أو في تقديم استشارة فنيّة.

تبيّن المقابلات أيضًا كيف ينعكس انعدام المساواة في الهرميّات اللغويّة وعدم تكافؤ الفرص في سيرورات التأهيل المهنيّ. بالنسبة للفلسطينيّين داخل إسرائيل، تشكّل اللغة العبريّة عائقًا رئيسيًا يضع أمامهم عقبة إضافيّة أمام الالتحاق بمؤسّسات التعليم العالي والاندماج في سوق العمل. يوضّح المُجيب الثامن أنّه على الطلاب الفلسطينيّين بذل مجهود مُضاعف بسبب حاجز اللغة، بينما يبدأ الطلاب اليهود مسيرتهم الأكاديميّة بعد الخدمة العسكريّة وهم «أكثر جاهزيّة ونضجًا». يقول المُجيب الأول إنّه مع أنّ الشروط الرسميّة للجامعات تبدو متساوية، يحظى الطلاب اليهود عمليًا بمزايا إضافيّة من خلال تنمية مهاراتهم الشخصيّة، وهي جزء لا يتجزّأ من المنظومة التعليميّة التي يترعرع في كنفها الطلاب اليهود. بالمقابل، فإنّ هذه البرامج «لا تموّل عادة الخرّيجين العرب»، وبالتالي، يفتقر الطلاب العرب للمهارات المطلوبة لتقديم الذات، عرض أفكار وإبراز مهاراتهم المهنيّة. هذه ليست مهارات ثانويّة في أسواق العمل الحرّ؛ فهي أساسيّة للفوز بعقود عمل، التفاوض على الأسعار وبناء سمعة مهنيّة في العمل القائم على المنصّات والمشاريع.

الشبكات غير الرسميّة تعمّق فجوة اللامساواة فقد ذُكِرَ أنّ الحصول على وظائف وفرص قائم على العلاقات الشخصيّة، ما يُبقي الفرص محصورة داخل نفس الدوائر ويهمّش الأشخاص المستبعدين عن الشبكات المهنيّة والاجتماعيّة المهيمنة. تظهر الآليّة نفسها في مجال ريادة الأعمال، حيث تواجه الشركات الناشئة الفلسطينيّة صعوبة أكبر بكثير في إيجاد دعم في المراحل الأولى من نشاطها، قياسًا بروّاد الأعمال اليهود الذي يتمتّعون بشبكات علاقات أوسع، ما يضطر المؤسّسين لبناء شبكة علاقات واسعة جدًا لإيجاد مستثمر واحد. مؤسّسات المجتمع المدنيّ التي قد تعوّض عن هذا الإقصاء تواجه هي أيضًا بعض القيود بسبب قلة التمويل وظروف التشغيل الصعبة. في هذا السياق، فإنّ العمل الحرّ ليس مجرّد بديل مرن للعمل المأجور؛ إنّه أيضًا مسار يضطر فيه الأفراد لاستبدال الدعم المؤسّسيّ بشبكات وسيرورات إرشاديّة وموارد يطوّرونها بأنفسهم.

في الوقت نفسه، تبيّن المقابلات أنّ العمل الحرّ داخل إسرائيل ليس محكومًا بالقيود وحدها، فحين يوجَّه إلى الأسواق المحليّة ويُمارَس ضمن أطر قانونيّة منظّمة، فإنّه سيكون قابلًا للتطبيق. يفيد المُجيب الثامن بأنّ معاملات الدفع «سلسة جدًا» عبر التحويلات المصرفيّة الداخليّة وبأنّ المعدّات اللازمة متوفّرة. يتطرّق المُجيب السابع بشيء من التفاؤل إلى المهارات والقدرات الإبداعيّة التي يتمتّع بها الفلسطينيّون داخل إسرائيل، فهم قادرون على إقامة وتسجيل مصالح تجارية، تأسيس شركات وتقديم خدمات مهنيّة، مشيرًا إلى أنّ البنية التحتيّة في الدولة متقدّمة في هذا المجال. مع ذلك، يشير المجيب السابع إلى استدامة «الفجوة المعرفيّة» بعد إنهاء الدراسة، فالطلاب الفلسطينيّون يجهلون نقطة الانطلاق، لا يعرفون كيفية إنشاء حسابات على لينكد إن وتطوير شبكة علاقات في مرحلة مبكرة، موضحًا أنّ ما يظهر للعيان كمشاركة محدودة ما هو إلّا نتاج غياب التوجيه المهنيّ وفرص بناء مسيرة مهنيّة بجميع مراحلها، وليس نقص في الكفاءات.

وأخيرًا، يشدّد المجيب الأول على الأبعاد المكانيّة والبنيويّة في البلدات الفلسطينيّة داخل إسرائيل، مشيرًا إلى تأخير إدخال الألياف البصريّة إلى المدن والقرى، البنية التحتيّة شبه المعدومة في النقب، والنقص في الأماكن العامّة، المراكز الجماهيريّة ومساحات العمل المشتركة. هذه الظروف الماديّة تقيّد البيئات اليوميّة التي تتطوّر فيها عادةً المهارات الرقميّة، التعلّم بين الأقران والشبكات الداعمة للأعمال. تبيّن المقابلات مجتمعةً أنّ العمل الحرّ الفلسطينيّ داخل إسرائيل يتحدّد بموجب توليفة من البنى التمييزيّة في سوق العمل، المنالية غير المتكافئة لبرامج تنمية المهارت الشخصيّة والشبكات المهنيّة، المنظومات اللغويّة التي تدفع النشاط المهنيّ للبقاء في السوق المحليّة والإهمال البنيويّ القائم على المكان. لا يؤدّي ذلك إلى نقص الإبداع أو الطموح، بل إلى قدرة غير متكافئة على تحويل المهارات إلى مسيرة مهنيّة مستدامة في سوق العمل الحرّ، خاصة في المجالات التكنولوجيّة القيّمة حيث تكون منالیّة الخبرات والشبكات والمهارات محدودة بسبب أنظمة إقصائيّة.

6. آليات التكيّف ومحدوديتها

يؤكّد المجيّبون على أنّ إستراتيجيّات التأقلم تنطوي غالبًا على مخاطر وتكاليف عالية يتكبّدها الفلسطينيّون. في غزة، أفاد العاملون المستقلون بأنّهم يدفعون نحو 150 دولارًا شهريًا لمساحات العمل المشتركة والتي توفّر الكهرباء والاتصال بالإنترنت بشكل أكثر انتظامًا، في ظلّ شح وسائل والنقل وارتفاع التكاليف. أشار عدد من المجيبين إلى أنّ إغلاق حسابات باي-بال بسبب تحديد الموقع الجغرافيّ وعنوان بروتوكول الإنترنت في غزة اضطرهم لاستخدام حسابات أقرباء أو وسطاء. في جميع أرجاء غزة والضفة الغربيّة، أكّد المجيبون على أنّ فقدان واستبدال المعدّات شكّل عائقًا كبيرًا. رغم التحديات، طوّر الفلسطينيّون أساليب التفافيّة وحلولًا بديلة للمشاركة في الاقتصاد الرقميّ. آليّات التكيّف نابعة أساسًا عن الاحتياج والقدرات الإبداعيّة، ولكنّها تكون غالبًا مكلفة وغير مستقرّة. الإستراتيجيّات الرئيسيّة تشمل:

6.1 استخدام قنوات غير رسميّة لتحويل الأموال

لغياب خدمات باي-بال وخدمات مباشرة أخرى مماثلة، يعتمد العاملون المستقلّون والمصالح التجاريّة على التحويلات النقديّة كحلٍ بديل. يعتمد العديدون على ويسترن يونيون وموني جرام لتلقي المدفوعات من خارج البلاد، أو التوجّه إلى العملاء بطلب تحويل المال لأصدقاء/أقرباء خارج فلسطين، والذين يقومون بدورهم بتحويل المال لأصحابه. هذه الإستراتيجيّات تنطوي على تأخيرات ورسوم عالية. ولكن بالنسبة لطالب في غزة يعمل على تصميم مواقع لعميل في أوروبا، قد تكون ويسترن يونيون الطريقة الوحيدة لاستلام المال.

6.2 تسجيل مصالح تجاريّة وإنشاء حسابات خارج البلاد

من ضمن إستراتيجيّات التكيّف المتقدّمة، لجأ بعض رواد الأعمال الفلسطينيّين لتأسيس كيانات قانونيّة خارج فلسطين لتجاوز القيود المفروضة على الخدمات. على سبيل المثال، قد تلجأ شركة ناشئة تكنولوجيّة في غزة لتأسيس شركة في الولايات المتحدة، مثل سترايب أطلس، لإنشاء حساب مصرفي في الولايات المتحدة واستخدام بوابة سترايب للدفع. وبالمثل، يستخدم بعض العاملين المستقلّين عناوين لأقرباء لهم خارج الأراضي الفلسطينيّة المحتلة لإنشاء حسابات على منصّات ترفض قبول عناوين فلسطينيّة. في الضفة الغربيّة، لجأ البعض لصديق موثوق في إسرائيل أو خارج البلاد ليكون صاحب الحساب الرسميّ لتسهيل الوصول إلى مختلف الخدمات مثل حسابات «باي-بال» أو «مطوّرو آبل». هذه الحلول الالتفافيّة تتطلبّ غالبًا موارد، شركاء موثوقين والقدرة على اتخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة، ما يشكّل عائقًا أمام العديدين. تقتطع هذه الحلول جزءًا من المدخولات، إذ أنّ التحويلات المصرفيّة الدوليّة والخدمات التجاريّة تنطوي على رسوم، وهي لا تقي الحسابات من احتمال الرصد والإغلاق إذا اكتشف الموقع الحقيقي للمستخدمين[54].

54 Wired (2023). Palestinians Are Locked Out of Google's Online Economy. Available at: https://www.wired.com/story/palestinians-locked-out-google-online-economy/

6.3 الدفع عند التسليم وأنظمة الدفع المحليّة

بالنسبة للتجارة الإلكترونيّة في المناطق الفلسطينيّة، وفي ظلّ غياب وسائل الدفع المرتبطة بالنظام الماليّ العالميّ، تعتمد المصالح التجاريّة غالبًا على نظام الدفع عند التسليم وعلى حلول ماليّة رقميّة محليّة. هناك العديد من بوابات الدفع الفلسطينيّة (بال-باي وتطبيقات المحافظ الرقميّة) التي تسهّل الدفع الرقميّ المحليّ بالشيكل أو الدينار الأردنيّ. بالإمكان استخدام هذه الطريقة للتجارة الإلكترونيّة المحليّة. على سبيل المثال، يستطيع عميل من رام الله دفع المال مقابل سلعة عن طريق نظام دفع قائم على رسائل نصيّة، مرتبط بحسابهم المصرفيّ. ولكنّ هذه الأنظمة معزولة عن الاقتصاد الرقميّ العالميّ؛ على سبيل المثال، لا يمكن استخدام بال-باي لتلقي مدفوعات من عملاء خارج البلاد. وبالتالي، تبقى المصالح التجاريّة الفلسطينيّة معزولة عن حركة التجارة الإلكترونيّة العالميّة، إلّا إذا وجدوا شريكًا أو خدمة خارج البلاد لإتمام المعاملة.

تأمين الاتصال بالإنترنت بكلّ الوسائل الممكنة

للتعامل مع محدوديّة الاتصال، يلجأ الفلسطينيّون لحلول مبتكرة. في الضفة الغربيّة، وكما جاء أعلاه، يستخدم العديدون بطاقات SIM إسرائيليّة أو إشارات شبكات لاسلكيّة من مستوطنات إسرائيليّة مجاورة للحصول على إنترنت أسرع. في غزة، حيث يتعذّر أحيانًا تطبيق هذه الحلول، تقدّم المنظّمات غير الحكوميّة والمراكز التكنولوجيّة المحليّة، مختلف البدائل مثل المولّدات الاحتياطيّة والبطاريات التي تعمل بالطاقة الشمسيّة للحفاظ على الاتصال بالإنترنت وخلال انقطاع التيار الكهربائيّ، وإنشاء «مراكز الأمل» (مساحات عمل مشتركة مجانيّة في وسط غزّة)، حيث تتوفّر للعاملين المستقلّين خدمة الاتصال عبر الأقمار الصناعيّة أو الاتصال اللاسلكيّ طويل المدى، وإمداد الكهرباء بشكل مستقرّ نسبيًّا. خلال حرب الإبادة، يعمل الفلسطينيّون من مواقع مؤقّتة، مثل إقامة مكاتب داخل خيام على الشواطئ، لالتقاط الإشارات والتيار الكهربائيّ من الألواح الشمسيّة. هذه الحلول الارتجاليّة توضّح أنّ الفلسطينيّين مستعدون وراغبون في العمل عن بعد إذا أمكنهم تأمين قدر محدود من الاتصال.

شبكات الدعم المجتمعيّ

يعتمد الفلسطينيّون غالبًا على بعضهم البعض للتغلّب على التحديات الرقميّة. المنتديات الرقميّة والمجموعات الناشطة على وسائل التواصل الاجتماعيّ تتبادل النصائح حول «كيفية استلام الأموال من باي-بال في فلسطين» أو ما هي أسهل منصّات العمل الحرّ لسحب الأموال. في بعض الأحيان، يتطوّع فلسطينيّون في الشتات وجهات تضامنيّة أخرى كوسطاء لاستلام المدفوعات نيابةً عن عاملين مستقلّين في غزة، ثم يقومون بتحويلها إليهم عبر قنوات تحويل عائليّة. في غزة، وتسعى الحاضنات التكنولوجيّة مثل غزة سكاي جيكس ومنظّمات غير حكوميّة مثل ميرسي كوربس لإيجاد حلول. في عام 2020، تعاونت غزة سكاي جيكس مع ماستركارد لتدارس التحديات التي تحول دون الدفع بوسائل رقميّة، ورصد حلول فعّالة وغير مكلفة للعاملين المستقلّين الفلسطينيّين. أثمرت هذه الجهود عن أفكار واعدة، من بينها ربط شركات ناشئة في غزة بخدمات تكنولوجيّة ماليّة إقليميّة، أو إتاحة المجال لتأسيس شركات في بلدان تدعم المصالح التجاريّة الناشطة عن بعد. هذه المبادرات المجتمعيّة وتلك التي تطلقها منظّمات غير حكوميّة تحدّ من حالة الإقصاء والعزلة، ولكنّ استدامة التحسينات تعتمد على إجراء تغييرات بنيويّة من قبل الجهات التي تتحكّم بمنالية هذه المنصّات، الدول والشركات، والتي تقيّد حاليًّا قدرة الفلسطينيّين على استخدام المنصّات الرقميّة.

7. استنتاج

توضّح ورقة السياسات هذه أنّ الإقصاء الرقميّ في فلسطين هو حالة بنيويّة ناتجة عن تقاطع عوامل سياسيّة، هيكليّة وأخرى متعلقة بسياسات الشركات. التفاوت بين غزة، الضفة الغربيّة وإسرائيل، يعكس فجوة عميقة في المشهد الرقميّ حيث إنّ منالية المنصّات العالميّة لا تُحدّد وفقًا لقدرات المستخدمين أو رغبتهم في استخدامها، بل بالموقع الجغرافيّ، القيود على حريّة التنقّل والعوائق التنظيميّة الخارجة عن سيطرة الفلسطينيّين. تحليل منالية خدمات الدفع، منصّات التجارة الإلكترونيّة وأدوات العمل عن بعد يكشف كيف تُترجم القيود البنيويّة إلى آثار اقتصاديّة تنعكس في الحياة اليوميّة، بما في ذلك فقدان فرص العمل وكسب دخل، تقييد الدخول إلى سوق العمل، والعوائق الممنهجة أمام المشاركة في الاقتصاد الرقميّ العالميّ. التجارب الموثّقة في المقابلات تسلّط الضوء على صعوبة التغلّب على هذه العوائق وعلى قدر أكبر من المرونة التي يتّسم بها العاملون المستقلّون وروّاد الأعمال الفلسطينيّون الذين يواصلون إيجاد حلول مبتكرة، وإن كانت غالبًا مكلفة وغير مستقرة، ليظلّوا جزءًا من الاقتصاد الرقميّ.

تشير النتائج إلى واقع رقميّ يهمّش فيه الفلسطينيّون من الاقتصاد العالميّ بشكل ممنهج. توليفة البنية التحتيّة المحدودة، سياسات المنصّات التقييديّة والممارسات التي تتبعها الشركات تزيد من عمق التهميش الاقتصاديّ الذي يعكس واقع اللامساواة السياسيّة الأوسع. من الضروريّ فهم هذه الديناميكيّات لإدراك عمق الفجوة الرقميّة وكيفية تداخل المنالية التكنولوجيّة مع منظومات القوة والسيطرة والاحتلال. التوصيات التالية قائمة على هذه المعطيات، وهي تقترح خطوات عمليّة للتغلّب على هذه التحديات البنيويّة وتقليل أثرها.

8. توصيات سياساتيّة

تجسير فجوة الماليّة الرقميّة يستدعي التحرّك على عدة مستويات، بدءًا من شركات التكنولوجيا العالميّة والسلطات الإسرائيليّة، وصولًا إلى واضعي السياسات والجهات المانحة على مستوى دوليّ. التوصيات أدناه تستند مباشرة إلى أنماط الإقصاء الموثّقة عن المنصّات الرقميّة، اللجوء إلى وسائل غير رسميّة، غياب البنى التحتيّة وشح المعدّات، وفقًا لشهادات عاملين مستقلّين من غزة، الضفة الغربيّة، وداخل إسرائيل أيضًا.

8.1 وضع حد للسياسات التمييزيّة التي تنتهجها الشركات التكنولوجيّة العالميّة في تقديم خدماتها

يتوجّب على الشركات التكنولوجيّة العالميّة وضع حد للقيود التمييزيّة بحق الفلسطينيّين في تقديم خدماتها. على باي-بال إتاحة خدماتها فورًا للضفة الغربيّة وغزة، ولا يمكن تبرير هذا الإقصاء على أسّس تقنيّة وأخرى متعلّقة بمتطلّبات الامتثال التنظيميّ. على مزوّدي خدمات الدفع الرقميّ الآخرين، مثل سترايب ووايز، الاعتراف بفلسطين كمنطقة مستقلّة، والتعاون بشكل مباشر مع السلطات الماليّة الفلسطينيّة. على شركات التجارة الإلكترونيّة مثل أمازون وإيباي ضمان المعاملة المتساوية تجاه البائعين والعملاء الفلسطينيّين، بما ذلك رسوم الشحن، المزايا الممنوحة للبائعين والاعتراف بالعناوين الفلسطينيّة. أنشطة المنصّة في إسرائيل والأراضي الفلسطينيّة المحتلة يجب أن تخضع لتدقيق مستقل، لرصد ووضع حدّ للممارسات التي تفضّل المستخدمين الإسرائيليّين على المستخدمين الفلسطينيّين بشكل ممنهج. على ضوء الإقصاء المستمر، يتوجب على المنصّات والجهات المانحة الاعتراف بأنشطة توليد الدخل عبر شبكات التواصل الاجتماعيّ (مثل إنستغرام، تيكتوك، يوتيوب) كنشاط اقتصاديّ مشروع وتجنّب الإجراءات التي تقوّض هذه المسارات البديلة.

8.2 توظيف السياسات وحملات المناصرة للضغط على الشركات

على المنظّمات غير الحكوميّة، والمجتمع المدنيّ والحكومات الداعمة مواصلة الضغط على الشركات التكنولوجيّة لتغيير سياساتها. بإمكان المشرّعين الأوروبيّين وآخرين غيرهم اتخاذ خطوات مماثلة وطرح هذه القضية في الأوساط المعنيّة بالحقوق الرقميّة. على حَمَلة الأسهم في شركات مثل باي-بال، وجوجل وأمازون تقديم مقترحات والمصادقة على قرارات تحظر التمييز في تقديم الخدمات. وقد اقترح مستثمرون ناشطون أنّ يتبنّى مجلس إدارة باي-بال سياسة تضمن عدم تهميش المستخدمين في مناطق النزاع (مثل فلسطين)، أو على الأقل، تقديم تقارير حول أثر هذا الإقصاء. الحملات العامّة، كتلك التي أطلقها مركز حملة PayPal4Palestine، يجب أن تواصل جهود التوعية وممارسة الضغوط الساعية للتأثير على سمعة الشركات. الهدف هو التوضيح أنّ التمييز الرقميّ ضد الفلسطينيّين غير مقبول للمستهلكين والمشرّعين على حدّ سواء. بإمكان المنظّمات الدوليّة أيضًا إدراج موضوع الماليّة الرقمية ضمن إجراءات متابعتها للأوضاع في الأراضي المحتلة؛ على سبيل المثال، بإمكان وكالات الأمم المتحدة والبنك الدوليّ إدراج موضوع ماليّة المنصّات ضمن مؤشّرات التنمية، لتسليط مزيد من الضوء على هذه القضية.

8.3 رفع القيود عن شبكات الاتصال والبنية التحتيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينيّة

يجب ممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيليّة لرفع القيود الاعتباطيّة التي تحول دون تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينيّة. على حلفاء إسرائيل، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ، إدراج مسألة اتصال الفلسطينيين بالإنترنت في قائمة أولوياتها في تعاملاتها الدبلوماسيّة. يتوجب على إسرائيل على وجه الخصوص إتاحة المجال لمشغّلي شبكات الاتصال الفلسطينيّين باستخدام تردّدات الجيل الرابع والخامس، ما يتيح للفلسطينيّين استخدام شبكات الاتصال الخلويّ المتقدّم عريض النطاق. على إسرائيل أيضًا السماح بدخول المعدّات اللازمة للاتصال البعاديّ وتسهيل إنشاء بنى تحتيّة في الضفة الغربيّة وغزة، بما في ذلك المنطقة ج، لإتاحة المجال للشبكات الفلسطينيّة للتطوّر. إزالة العوائق البنيويّة ستحسّن من خدمة الإنترنت المقدّمة للسكان، وهي شرط أساسيّ لأي نشاط اقتصاديّ رقميّ. أثناء الصراعات أو الأزمات، على إسرائيل تجنّب قطع الاتصال بشكل متعمّد في غزة أو الضفة الغربيّة، لأنّ ذلك يعرّض حياة السكان للخطر ويخرق أعرافًا دوليّة. بدلًا من ذلك، فإنّ حماية البنى التحتيّة المدنيّة وشبكات الاتصال يجب أن تكون عنصرًا رئيسيًّا في أيّ اتفاقيّة إنسانيّة. بإمكان المجتمع الدوليّ المساهمة في توفير الأدوات اللازمة لضمان الاتصال المستقلّ (على سبيل المثال، مراكز الإنترنت الفضائيّ) في غزة، إلى حين إعادة تشغيل وتحديث الشبكات المحليّة.

8.4 تعزيز أطر الإدماج الماليّ والامتثال التنظيميّ

الكثير من المخاوف التي تناولتها الشركات التكنولوجيّة تتمحور حول قضايا الأمن والامتثال التنظيمي (مكافحة غسل الأموال، مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات). لمعالجة هذه القضايا، على الجهات التنظيميّة الفلسطينيّة والدوليّة التعاون فيما بينها لطمئنة الشركات بأنّ المعاملات الفلسطينيّة واضحة وشفافة، وأنّها تمتثل للقوانين ذات الصلة. تطبّق سلطة النقد الفلسطينيّة قوانين مشدّدة لمكافحة غسل الأموال، بما يتوافق مع المعايير الدوليّة. ويجب إعلام شركات التكنولوجيا الماليّة بهذه الجهود. بإمكان أصحاب الشأن الدوليّين (مثل وزارة الخزانة الأمريكيّة وهيئات الاتحاد الأوروبيّ) إصدار توجيهات تؤكد بل وتشجّع أيضًا على وجوب تقديم خدمات رقميّة (خدمات الدفع الرقميّ) للفلسطينيّين، شريطة الامتثال للأنظمة المصرفيّة القائمة. بكلمات أخرى، تحتاج هذه الشركات للتحقّق من أنّ المستخدمين الفلسطينيّين غير خاضعين لأيّة قيود بموجب أنظمة العقوبات.

الدعم الحقيقيّ للقطاع الرقميّ والقطاع الاقتصاديّ الفلسطينيّ يستدعي معالجة قضية إقصاء المؤسّسات الماليّة الفلسطينيّة عن أنظمة الدفع ومقاصة العمليّات الماليّة والتجاريّة الدوليّة. هذا الإقصاء ليس نِتاج قصور في الأنظمة المصرفيّة الفلسطينيّة، بل نِتاج القيود طويلة الأمد المفروضة على السيادة الماليّة وماليّة الخدمات من خلال الأطر التنظيميّة والسياسيّة الخارجة عن سيطرة الفلسطينيّين. نتيجة لذلك، تواجه المصالح التجاريّة، والعاملون المستقلّون وروّاد الأعمال الرقميّون الفلسطينيّون عوائق ممنهجة أمام المشاركة في الاقتصاد الرقميّ العالميّ. وعليه، تتحمّل المؤسّسات الماليّة الدوليّة، ومنصّات الدفع والجهات التنظيميّة المسؤوليّة حيال إزالة هذه العوائق بدلًا من ترسيخها، وذلك من خلال وضع ترتيبات ماليّة والتعامل مع هذه القضية كقضية إنسانيّة. أيّ تدابير تهدف إلى تسهيل المدفوعات العابرة للحدود يجب أن تعطي أولويّة لإدماج المؤسّسات الماليّة الفلسطينيّة في الأنظمة الدوليّة بشكل متكافئ، وتجنّب آليات العمل التي تتجاهل البنوك المحليّة أو تقوم على افتراضات أمنيّة تعتبر الفلسطينيّين موضع شك. الشمول الماليّ في فلسطين يجب أن يعتبر قضية عدالة اقتصاديّة وتنمية جماعيّة، وعنصرًا رئيسيًا في تحقيق الاستقرار والسلام طويل الأجل، بدلًا من حصره في إطار المخاطرة الأمنيّة.

8.5 دعم بدائل محليّة وبناء القدرات

على الجهات المانحة ومؤسّسات التنمية الاستثمار في تعزيز قدرات الاقتصاد الرقميّ الفلسطينيّ، وذلك على المدى القريب وكجزء من خطة طويلة الأجل. يشمل ذلك دعم الشركات الناشئة المحليّة في مجال التكنولوجيا الماليّة ومنصّات الدفع القادرة على تلبية الاحتياجات الفلسطينيّة. على سبيل المثال، تحسين وتوسيع نطاق المحافظ الرقميّة المحليّة وأنظمة الدفع (بموجب إطار تنظيمي مناسب) قد يسهم في التغلّب على بعض التحديات التجاريّة الداخليّة. إنشاء منظومة لوجستيّة موثوقة لمزاولة التجارة الإلكترونيّة، ربما عن طريق شراكات مع شركات شحن دوليّة أو طرح حلول مبتكرة للتوصيل المباشر للعميل، قد يمكّن الفلسطينيّين من المشاركة في التجارة رغم القيود المفروضة على حريّة التنقّل. يجب أيضًا توسيع نطاق البرامج التي تؤهّل الكوادر الشابة الفلسطينية وتهيّئهم للعمل عن بعد، علمًا أنّ هذه البرامج نجحت في مساعدة عدد من الخريجين على إيجاد فرص عمل عن بُعد، وإن كانت محدّدة أو قصيرة الأجل. من المهم أيضًا التحقّق من توفّر الأدوات اللازمة لدى العاملين المستقلّين. بإمكان الجهات المانحة تقديم ألواح شمسيّة، حزم بطاريات أو مولّدات لتجمّعات سكانيّة للحد من انقطاع التيار، إلى جانب توفير اتصال قمري بالإنترنت أو تمويل شبكات النطاق العريض لمساحات العمل المشتركة التي تخدم عددًا كبيرًا من المستفيدين، لتحسين الاتصال. دعم مراكز العمل عن بعد مثل مراكز الأمل في غزة أو المجمعات التكنولوجيّة في الضفة الغربيّة سيسهم في خلق بيئات داعمة للعاملين عن بعد تتيح المجال للتعاون وبناء شراكات والاستفادة من الموارد المتاحة. باستطاعة المنظمات الدوليّة غير الحكوميّة تطوير برامج إرشاديّة ومرافقة العاملين الفلسطينيّين في إيجاد عملاء محتملين، وذلك بواسطة ربط العاملين مستقلين ورواد الأعمال الفلسطينيّين بالأسواق العالميّة، والتغلّب على العوائق التي تفرضها المنصّات، وذلك من خلال إنشاء علاقات مباشرة. مع أنّ هذه الجهود المحليّة لن تشكل بديلًا متكاملًا لخدمات مثل باي-بال أو الجيل الخامس، إلّا أنّها تعزّز مرونة وجاهزيّة الفلسطينيّين للاستفادة من الفرص الجديدة عند توفّرها.

8.6 حماية الحقوق الرقميّة باعتبارها من ضمن حقوق الإنسان

أخيرًا، فإنّ قضية الإقصاء الرقميّ للفلسطينيّين يجب أن تطرح كقضية تنمويّة وحقوقيّة في المحافل الدوليّة. المنظّمات مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الاتحاد الدوليّ للاتصالات، وتحالفات الحقوق الرقميّة يجب أن توثّق حالات التمييز الرقميّ واعتبار منالیّة الاقتصاد الرقميّ العالميّ حقًا أساسيًا للفلسطينيّين. من خلال الاعتراف بمنالیّة الإنترنت والتجارة الإلكترونيّة كشرط أساسيّ للتنمية البشريّة والاقتصاديّة، بإمكان هذه الجهات دعم الحجّة بأنّ القيود إسرائيل وامتثال الشركات لها هي خرق للالتزامات تجاه الفلسطينيّين. جهود المناصرة هذه ستشكّل تتمة للسياسات المعمول بها في الوقت الحاليّ بواسطة إدامة هذه القضية في صدارة الجدل الدائر. وأخيرًا، نتطلّع إلى مستقبل يستطيع فيه الفلسطينيّ من غزة الدخول إلى أيّة منصّة كبيرة، تطوير محتوى أو إقامة مصلحة تجاريّة، وتلقّي المدفوعات بسهولة كأي شخص آخر في حيفا أو نيويورك. تجسير هذه الفجوة الرقميّة ليس مجرد انعكاس للعدالة الرقميّة إنّما أيضًا استثمار في السلام والاستقرار، ما يمنح ملايين الشباب الفلسطينيّين الأمل والحق أخذ دور في العالم الرقميّ.

تواصلوا معنا:

البريد الإلكتروني: info@7amleh.org

الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org

تابعونا على وسائل التواصل الاجتماعي: 7amleh